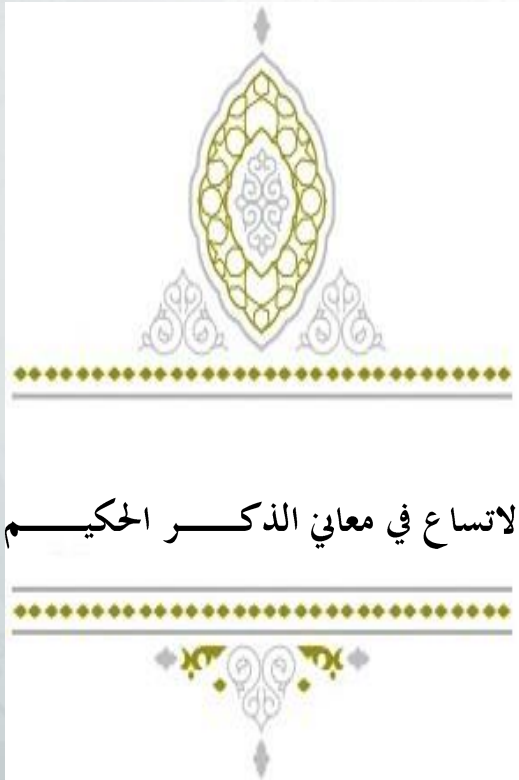


# أثر الوقف على القيود

الواردة على حد التعانق؛  
والبدء بها.. في إثراء المعنى واتساعه



أ.د. محمد محمد عبد العليم الدسوقي



# أثر الوقف على القيود الواردة

على حدّ التعانق؛ والبدء بها..

في إثراء المعنى واتساعه

دار الحرم للنشر والتوزيع

## تمهيد ونظرة حول تطور مصطلح (القيّد) (١):

تدور مادة (ق ي د) في معاجم اللغة العربية حول معنى: الحبس والضبط، وتأتي في الأشياء الحسية والمعنوية تقول: (قيدتُ الدابة) أي: حبستها حتى لا تنفر وتقرّب من مكائها، و(قيدتُ الكلام) أي: حبسته على معنى معين وضبطته بحيث لا يفهم منه غير المراد.. وفي "التهذيب: يقال للفرس الجواد الذي يلحق الطرائد من الوحش: (قَيْدُ الأوابد)؛ ومعناه: أنه يلحق الوحشَ لجودته ويمنعه من الفوات بسرعه، فكأها مقيّدةً له لا تعدو .. وفي الحديث: (قَيْدُ الإيْمَانِ الفِتْكَ) أي: أن الإيمان يمنع عن الفتك بالمؤمن كما يمنعُ ذا العَيْثِ عن الفساد" (٢) .. وهكذا يلاحظ في معنى القيد عند اللغويين معنى: كبح جماح الجامح النافر.

أما لدى النحويين فيمكن أن يقال عنه إنه: "اللفظ المستعمل لمراعاة معان ثانوية أو أساسية في حدّ الشيء وتعريفه، وتمييزه عن غيره مما يمكن أن يلتبس به أو يتداخل معه، وذلك مما يجعل الحدّ الموضوع للشيء جامعاً مانعاً، جامعاً لكل خصائصه مانعاً من التباسه بغيره" (٣)، ذلك أن هذا المصطلح لدى النحاة يرد بكثرة عندما يذكرون محترزات التعريف للمصطلحات النحوية كالحال والتمييز والمفعول بأنواعه، بل والمبتدأ والخبر والفعل والفاعل.. إلى غير ذلك، فنجد على سبيل المثال ابن عقيل - في شرحه على ألفية ابن مالك - يُعرّف (العَلَم) - الذي هو نوع من أنواع المعارف - بأنه: "الاسم الذي يُعيّن مسماه تعييناً مطلقاً، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة"، فأخرج هذه القيود عن مسمى (العَلَم) حتى يسلم هذا المسمى ويخلص من كل ما عداه.. وسيأتي الكلام عن القيود النحوية في حينه بشيء من الإيجاز.

(١) يُنوّه إلى أن هذا الكتاب، هو المتمم لما سبقه من كتب في: (وقوف المعانقة) .. وبه يكون الباحث قيد أتى على جميع وقوف المراقبة التي وردت في أي التنزيل مما وقعت عليه عيناه من طبعات المصحف الشريف المتعددة وكتب الوقوف المختلفة .. والباحث لا يدعي لنفسه استقصاء جميع ما ورد من هذا اللون .. فلربما ظهر ما يستوجب المزيد من الدراسات حول الموضوع ذاته .. ولا حرج على فضل الله .. فهو الموقِّع والمستعان والهادي إلى سواء السبيل.

(٢) لسان العرب لابن منظور مادة (ق ي د)

(٣) ينظر القيود والمتعلقات في الحديث النبوي ص ٢، رسالة دكتوراة بجامعة الأزهر لأحمد محمد سعيد

فإذا ما نظرنا إلى مصطلح القيد من الزاوية البلاغية، فنلاحظ أن البلاغيين قد عنوا بموضوع القيود عناية فائقة، حتى إن شيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني جعل القيود هي محط الفائدة في الجملة، حيث يقول: "وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء، إلا كان الغرض الخاص من الكلام، والذي يُقصد إليه ويُزجى القول فيه، فإذا قلت: (جاءني زيد ركبًا)، و(ما جاءني زيد ركبًا)، كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه ركبًا، أو تنفي ذلك؛ لا لأن تثبت المجيء، وتنفيه مطلقًا؛ هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه"<sup>(٤)</sup>.

ويذكر عبد القاهر قبل ذلك مباشرة نظريته في التقييد إبان حديثه عن (جميع) و(كل) ومجيئها في الكلام المثبت أو الكلام المنفي، وكيف أن النفي والإثبات يكون مسلطًا على القيد دون غيره، فيقول: "وإذ قد عرفت ذلك فما هنا أصل، وهو أنه من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييدًا على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصًا. تفسير ذلك أنك إذا قلت: (أتاني القوم مجتمعين)، فقال قائل: (لم يأتك القوم مجتمعين)، كان نفيه ذلك متوجهًا إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه، حتى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول: (إنهم لم يأتوك أصلًا، فما معنى قولك مجتمعين؟)، وهذا مما لا يشك فيه عاقل.

وإذا كان هذا حكم النفي دخل على كلام فيه تقييد، فإن التأكيد ضرب من التقييد، فمتى نفيت كلامًا فيه تأكيد، فإن نفيك يتوجه إلى التأكيد خصوصًا، ويقع له؛ فإذا قلت: (لم أر القوم كلهم)، أو (لم يأتني القوم كلهم)، أو (لم يأتني كل القوم)، أو (لم أر كل القوم)، كنت عمدت بنفيك إلى معنى (كل) خاصة، وكان حكمه حكم: (مجتمعين) في قولك: (لم يأتني القوم مجتمعين)، وإذا كان النفي يقع لـ (كل) خصوصًا، فواجب إذا قلت (لم يأتني القوم كلهم)، أو (لم يأتني كل القوم)، أن يكون قد أتاك بعضهم؛ كما يجب إذا قلت: (لم يأتني القوم مجتمعين) أن يكونوا قد أتوك أشتاتًا؛ وكما يستحيل أن تقول: (لم يأتني القوم مجتمعين)، وأنت تريد: أنهم لم يأتوك أصلًا لا مجتمعين ولا منفردين، كذلك محال أن تقول: (لم يأتني القوم كلهم) وأنت تريد: أنهم لم يأتوك أصلًا".

يقول رحمه الله: "واعلم أنك إذا نظرت وجدت الإثبات كالنفي فيما ذكرت لك، ووجدت النفي

(٤) دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني ص ٢٨٠

قد احتذاه فيه وتبعه، وذلك أنك إذا قلت: (جاءني القوم كلهم)، كان (كلُّ) فائدة خبرك: هذا، والذي يتوجه إليه إثباتك؛ بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس المحي، أنه كان من القوم على الجملة، وإنما وقع في شموله الكل، وذلك الذي عنك أمره في كلامك" (٥).إ.هـ.

ثم توالى علماء البلاغة من بعد عبد القاهر ليينوا أهمية القيود في الكلام، فكان أن جاء السكاكي وأوضح أن المراد من التقييد: (تربية الفائدة)، أي أن الفائدة تزيد بوجود القيد، وكأنها تنمو

وتزداد داخله، حتى صار القيد بمثلة المحضن الذي يُربيُّ الفائدة ويرعاها حتى تؤتي أكلها" (٦).

ثم جاء الخطيب القزويني - رحمه الله - وسار على منهج السكاكي في القيود فقال: "وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه، فلتربية الفائدة، كقولك: (ضربت ضرباً شديداً) و(ضربت زيداً) و(ضربت يوم الجمعة) و(ضربت أمامك) و(ضربت تأديباً) و(ضربت بالسوط) و(جلست والسارية) و(جاء زيد راكباً) و(طاب زيد نفساً) و(ما ضرب إلا زيداً) و(ما ضربت إلا زيداً)".

وفي علة ذلك يقول السعد في مختصره: "وأما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق، أو به، أو فيه، أو له، أو معه، ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء؛ فلتربية

الفائدة؛ لأن الحكم كلما ازداد خصوصاً ازداد غرابة، وكما زاد غرابة زاد فائدة" (٧).

وغني عن البيان أن هذه الأمثلة والأحوال التي ذكرها كلُّ من الخطيب والسعد، وإن أوضحت أن القيود تزيد المعنى وتربي الفائدة، فهي قد بينت نوع الضرب وأنه شديد، وممن وعلى من وقع هذا الضرب، وفي أي زمان، وفي أي مكان، والسبب فيه، والآلة التي وقع بها .. إلى آخر ذلك .

لكن الأمر لدى العصام لم يقف عند هذا الحد؛ ولقد بلغ الأمر به ولأجل زيادة المعنى بتلك القيود وأهميتها؛ لأن يستدرك على ما فاه به الخطيب، ويعترض على كون التقييد بالمفعول ونحوه مجرد تربية الفائدة، ويرى هو - فيما يرى - أن القيد في المفعول ونحوه، أصل في تحقيق الفائدة نظراً لـ

(٥) السابق

(٦) مفتاح العلوم ص ٢٠٩

(٧) الإيضاح مع البغية ١ / ١٤٠ ومختصر السعد ٢ / ٣١

"توقف فهم الفعل عليه، كتوقفه على الفاعل"<sup>(٨)</sup> .. وهذا - عند التأمل وفي حقيقة الأمر - عود لمكانة القيد في كتابات عبد القاهر.

وقد يظهر لبادي الرأي ألا فرق بين تناول النحاة للقيود وتناول البلاغيين لها .. ويزول هذا الوهم ويندفع عندما نعرف أن التناول البلاغي للكلام إنما هو دراسة تركيبية للكشف عن خصائص التراكيب وما تفيده من معان حسب اختلاف الاعتبارات، لذلك فهم يتناولون الجملة باعتبارها كلاماً واحداً متكاملًا، يؤدي معني في مقامه، ويدركون تباينها عن غيرها حتى ولو كان الاختلاف بقيد واحد، وهو ما يسميه النحويون: (فضلة)<sup>(٩)</sup>.

وقد ناقش عبد القاهر وجهة النظر هذه القاصرة، وأوضح أن الأمر ليس كما ظنوا، وذلك إبان حديثه عن الخبر وما يتحقق به الإسناد وما يتوهمه النحاة من أن المفعول يكون زيادة عن الفائدة أي: فضلة، فقال:

"ومما ينبغي أن يحصل في هذا الباب، أنهم قد أصلوا في المفعول وكل ما زاد على جزئي الجملة، أنه يكون زيادة في الفائدة، وقد يتخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم، أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزيده على جزئي الجملة فائدة أخرى، وينبني عليه أن ينقطع عن الجملة، حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة، وهو ما لا يعقل، إذ لا يُتصور في (زيد) من قولك: (ضربتُ زيداً) أن يكون شيئاً برأسه، حتى تكون بتعديتك (ضربت) إليه قد ضمنت فائدة إلى أخرى؛ وإذا كان ذلك كذلك وجب أن يُعلم أن الحقيقة في هذا:

أن الكلام يخرج بذكر (المفعول) إلى معنى غير الذي كان، وأن وزان الفعل قد عُدي إلى مفعول معه - وقد أُطلق فلم يُقصد به إلى مفعول دون مفعول - وزان الاسم المخصص بالصِّفة مع الاسم المتروك على شياعه، كقولك: (جاءني رجل ظريف) مع قولك: (جاءني رجل) في أنك لست في ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة، ولكن كمن يريد هاهنا شيئاً وهناك شيئاً آخر، فإذا قلت: (ضربتُ زيداً) كان المعنى غيره إذا قلت: (ضربت) ولم تزد (زيداً)؛ وهكذا يكون الأمر

(٨) الأطول ١/ ١٧٣.

(٩) ينظر أسرار تقييد المسند بأدوات الشرط رسالة دكتوراه للباحث محمود موسى إبراهيم

أبدًا، كلما زدت شيئًا، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان" (١٠).

وفي خلاصة ما يمكن أن يقال عن العلاقة بين (القيد) و(المتعلق) وعن الفرق بينهما، يمكننا القول بأن المصطلحين متقاربان ومتشابهان في مدلولهما وفي إطلاقهما على كل ما زاد على ركني الجملة، بيد أن الملاحظ أن لفظ (التعلق) كثر عند النحويين لاسيما في باب شبه الجملة، ولفظ (التقييد) يقل عندهم كثيرًا ولا يكاد يستعمل إلا في مواطن قليلة مثل إخراج محترزات التعريف .

بيننا نجد أن الأمر عند البلاغيين يختلف وأنه على نحو ما كثر عندهم مصطلح: (التقييد) كثر لديهم كذلك مصطلح: (التعليق)، حتى إنهم أفردوا للتعليق بابًا خاصًا به في علم المعاني أسموه: (باب متعلقات الفعل) ويعنون به كل ما زاد عن ركني الجملة الفعلية .. وإن كان البعض يرى أن (التقييد) في الفكر البلاغي أعم وأشمل من (التعليق)، بدليل نص الخطيب الفائق حيث جعل المفعول قيدًا مع أنه من متعلقات الفعل، في حين لم يمنحوا مصطلح (متعلق) هذا العموم؛ وإنما أوقفوه على عناصر معينة كقولهم: (تعلق الفعل بالمفعول، وتعلق الفعل بالشرط .. وهكذا).

ومهما يكن من أمر فإن التقييد، إنما يكون حينما يتعلق الغرض بتقييده بوجه مخصوص بحيث لو حذف القيد لكان الكلام كذبًا - أو غير مراد - نحو قوله تعالى: (وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لآعيبين) [الدخان: ٣٨]، إذ لو حذف الحال وهو (لآعيبين) لكان الكلام كذبًا بدليل المشاهدة (١١).

ونكتفي في هذا التمهيدي على ما سبق ذكره في تحديد معني (القيد)؛ لنكشف في إطالة سريعة عن مرامي وأهداف القيد في وقوف المراقبة مما جاء على حده، لا أقول: (من زيادة الفائدة) بل (من أصل الفائدة)، وقد أضيف إليها زيادة المعاني التي يفيدها الوقوف عليها أو البدء بها على ما هو معلوم بالضرورة في باب (وقوف المراقبة) أو (المعانقة).

(١٠) دلائل الإعجاز ص ٥٣٣، ٥٣٤

(١١) ينظر جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي ص ١٣٥





## مقدّمة .. في تعدد المعني مع اتحاد الكلمات

تجدر الإشارة إلى أن "معرفة الوقف والابتداء فن جليل، وبه يُعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات ويُؤمّن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات"، بهذه العبارات صدّر الزركشي كلامه في البرهان عن النوع الرابع والعشرين من علوم القرآن .. مستأنساً في الكلام عن أهميته بما أورده ابن النحاس عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله للخطيب: (بئس الخطيب أنت)، وذلك حين قال: (ومن يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما) ووقف، قال: فقد كان ينبغي أن يصل كلامه فيقول: (ومن يعصهما فقد غوى)، أو يقف على (من يطع الله ورسوله فقد رشد) .. ومعلقاً بقوله: "فإذا كان مثل هذا مكروهاً في الخطب، ففي كلام الله أشد".

قال: "وهذا فن معرفته تحتاج إلى علوم كثيرة، قال أبو بكر بن مجاهد: (لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحويُّ عالمٌ بالقراءات، عالمٌ بالتفسير والقصص وتحليص بعضها من بعض، عالمٌ باللغة التي نزل بها القرآن .. عالمٌ بالفقه؛ ولهذا من لم يقبل شهادة القاذف وإن تاب، وقف عند قوله: (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) [النور: ٤])" (١٢) .. يعني: لأن الآية - من دونه - استثنت وحجّر هو واسعاً، فقد جاء بعدها: (إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم) [النور: ٥] .. وراح - رحمه الله - يضرب لكل ذلك أمثله غاية في الروعة والاختيار، وبها من اللطافة ما لا يُحدّ، وحرّي لمن هو مشغوف بهذا العلم أن يطّلع عليها، ليتأكد بنفسه كيف أن هذا العلم ضارب بجذوره فيما يعرف في علم البديع - (الاقتدار) وهو - كما ذكر الأشموني في مقدمة (المنار) -: أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور اقتداراً منه على نظم الكلام.

وإن سبق لنا معرفة أهمية هذا الباب في إثراء المعاني واتساعها في كتب أهل الاختصاص، فلا ينبغي أن يفوتنا ما قاله المفسر الجليل الطاهر ابن عاشور بحقه، فقد جعل - رحمه الله - (وقوف القرآن) عنواناً في المقدمة الثامنة من تفسيره الجليل الموسوم بـ: (التحرير والتنوير)، كشف إبانته عن أن المعنى يختلف باختلاف الوقف، وضرب لذلك عدة أمثلة .. منها ما جاء في قوله تعالى: (وما يعلم

(١٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٣٤٣

تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به) [آل عمران: ٧]، قال: "إذا وُقف عند قوله: {إلا الله} كان المعنى: (أن المتشابه: هو الكلام الذي لا يصل فهم الناس إلى تأويله، وأن علمه مما اختص الله به، مثل: اختصاصه بعلم الساعة .. وكان ما بعده ابتداءً كلام يفيد أن الراسخين يفوضون فهمه إلى الله تعالى .. وإذا وُصل قوله: {إلا الله} بما بعده، كان المعنى أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه في حال أنهم يقولون آمنا به)".

وهنا يشير - رحمه الله - عقب ذلك، إلى: "أن التعدد في الوقف - وهذا ما يهم في موضوع دراستنا هذه - قد يحصل به ما يحصل بتعدد وجوه القراءات من تعدد المعنى مع اتحاد الكلمات .. فقوله تعالى: (ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا. قواريرا من فضة قدروها تقديراً) [الإنسان: ١٥، ١٦]، إذا وُقف على (قواريرا) الأول كان (قواريرا) الثاني تأكيداً لرفع احتمال المجاز في لفظ (قواريرا) الأول؛ وإذا وُقف على (قواريرا) الثاني، كان المعنى الترتيب والتصنيف، كما يقال: (قرأ الكتاب باباً باباً، وحضروا صفّاً صفّاً)، وكان قوله: (من فضة) عائداً على قوله: (بآنية من فضة)".

قال: "ولما كان القرآن مراداً منه فهم معانيه وإعجاز الجاحدين به وكان قد نزل بين أهل اللسان، كان فهم معانيه مفروغاً من حصوله عند جميعهم، فأما التحدي بعجز بلغائهم عن معارضته، فأمر يرتبط بما فيه من الخصوصيات البلاغية التي لا يستوي في القدرة عليها جميعهم بل خاصة بلغائهم من خطباء وشعراء".

وإن فات الطاهر بن عاشور - وهو يضرب الأمثال ويسوق النماذج لما اكتنف الوقف من تعدد معنوي مع اتحاد الكلمات، وما يخلعه هذا ويضيفه من ثراء في معاني القرآن - فاته عدم التنبيه إلى حصول ذلك أيضاً أو تحققه في قول الله تعالى: (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) [الطلاق: ٤]، حيث أحال رحمه الله البدء بقوله: (واللائي لم يحضن) بحجة أن ذلك يستلزم عطف جملة: (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) على (اللائي لم يحضن) وحتمية جعل جملة (أجلهن أن يضعن حملهن) خيراً عن (اللائي لم يحضن) ومعطوفها (أولات الأحمال)، وأن هذا بالطبع لا يستقيم "إذ

كيف يكون للآئي لم يحضن حمل حتى يكون (أجلهن أن يضعن حملهن) " انتهى كلامه (١٣) .  
أقول: فاته القول بصحة وجواز البدء بقوله: (واللائي لم يحضن) على أنها مبتدأ لخبر محذوف  
تقديره: (واللائي لم يحضن كذلك عدتهن ثلاثة أشهر)، فيكون من عطف الجمل (١٤) .. على غرار  
ما جاء في قوله تعالى: (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن .. الآية) [البقرة:  
٢٨٥] برفع (والمؤمنون) على أنها مبتدأ لخبر محذوف تقديره: (والمؤمنون كذلك)، والبدء من ثم  
بقوله: (كل آمن ..).

وبالمناسبة، فإنه لا مخرج مما وقع فيه الطاهر إلا بالحمل على ما ذكرنا وذلك بالوقوف على أي من  
قوله تعالى: (أشهر) وقوله: (واللائي لم يحضن)، وفي تقرير ذلك وبيان جواز الوقف على (يحضن)  
- على ما ذكرنا من كونها مبتدأ لخبر محذوف، وأنه بذلك يكون تمام المعنى - يقول ابن الأنباري  
رحمه الله: "ومثله - يعني: ومثل الوقوف على (حسبه) في قوله تعالى قبل الحديث عدة المطلقة -:  
(ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرًا) [الطلاق: ٣] في  
التمام - (لم يحضن) .. ويقول أبو جعفر النحاس: "واللائي لم يحضن) معطوف على الأول، وتم  
الكلام، ثم قال: (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) .. ويقول العكبري في الإملاء: "قوله  
تعالى: (واللائي لم يحضن) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: (فعدتهن كذلك)، و(أجلهن) مبتدأ، و(أن  
يضعن) خبره، والجملة خبر (أولات) .. ويقول الأشموني: "ومثله - يعني: ومثل الوقوف على (قد  
جعل الله لكل شيء قدرًا) في التمام بالآية السالفة الذكر - (لم يحضن)، أي: (فعدة الجميع ثلاثة  
أشهر)" (١٥).

الأمر الذي يؤكد على أن دراسة الوقوف وتذوق أوجهها، أمر لا غناء عنه بحال ولا بد أن يتوفر

(١٣) ومن الواضح أنه لم ير في الآية غير هذا، ففي تفسيره للآية جعل يذكر أن "الوقف؛ على قوله تعالى: (واللائي لم يحضن)،  
أي: هن معطوفات على الآيات" [التحرير والتنوير ٢٨ / ٣١٥ مجلد ١٣]، كذا دون أن يتنبه لما تنبه إليه سابقوه، أو يسوق  
لهذا الجزء من الآية أوجهًا إعرابية أخرى

(١٤) على ما سيأتي بيانه عند الكلام عن إساعة حمل الواو في الجمل على العطف أو الاستئناف

(١٥) التحرير والتنوير ١ / ٨٢ .. وينظر فيما ذكرنا (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) لابن الأنباري ص ٥٠٠،  
و(إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس ٣ / ٢٩٩، و(إملاء ما من به الرحمن) للعكبري ص ٥٥٩، و(منار الهدى في الوقف  
والابتداء) للأشموني ص ٣٩٦.

لمن أراد أن يفسر القرآن أو يتدبره .. وعن وفور الاهتمام بعلم الوقوف وبيان السبب والسر فيه، يقول الطاهر رحمه الله:

"لم يشتد اعتناء السلف بتحديد أوقاف القرآن لظهور أمرها .. فكان الاعتبار بفواصله التي هي مقاطع آياته عندهم أهم، لأن عجز قادتهم وأولي البلاغة والرأي منهم تقوم به الحجة عليهم وعلى دهمائهم، فلما كثر الداخلون في الإسلام من دهماء العرب ومن عموم بقية الأمم، توجه اعتناء أهل القرآن إلى ضبط وقوفه تيسيراً لفهمه على قارئيه، فظهر الاعتناء بالوقوف وروعي فيها ما يراعى في تفسير الآيات، فكان ضبط الآيات مُقدِّمةً لما يُفاد من المعاني عند واضع الوقف، وأشهر من تصدى لضبط الوقوف أبو محمد الأنباري، وأبو جعفر النحاس والنكزاي" (١٦).

وهذا أيضاً لا نسلم به للطاهر بن عاشور، وقصة من خطب فقال له صلى الله عليه وسلم: (بئس الخطيب أنت) السالفة الذكر، وكذا ما جاء عن ابن عمر من قوله: (عشنا برهة من دهرنا وإن ألدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتزل السورة فتعلم ما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن" إلى آخر ذلك مما سنختم به بحثنا .. خير شاهد على أن اهتمام الصحابة وسائر السلف لم يكن أقل حالاً ولا أضعف شأنًا من اهتمام من جاء بعدهم في الاعتناء بهذا الفن الرصين وذاك العلم الجليل (علم الوقوف) .. وأن كل ما هنالك أن (علم الوقوف) شأن أي علم آخر استُجد بعد عصر النبوة، وأن ما أوردناه هنا ما هي إلا إرهاصات لنشوء هذا العلم الشريف، وبدايات تنم عن أهمية وضرورة التأليف فيه والالتفاف حوله، أيضاً شأن أي علم.

هذا، واستكمالاً لما بدأناه في الوقوف على أسرار التعدد في الوقف؛ وما يحصل به من تعدد المعنى مع اتحاد الكلمات، كان لزاماً علينا أن نتمم الكلام في هذا الباب وذاك اللون من الوقوف (وقوف المعانقة أو المراقبة)، لينصب حديثنا هذه المرة على: (أثر الوقوف على القيود في المفردات وجمل الآي، والبدء بها .. في إثراء معاني القرآن واتساعها).

ولا يغيب عن فطنة قارئنا الكريم أن بحثنا في هذا النوع من الوقوف – وبخاصة ما جاء منه من وقف على رؤوس الآي – إنما يتناول السائغ منه على سبيل المراقبة، وهو ما جاز الوقف على أحد الموضوعين بحيث لو وقف على أحدهما لا يوقف على الآخر .. ويُقْصَى – من ثم – ما ليس كذلك،

(١٦) تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١/ ٨٢، ٨٣

فيستبعد - فيما يستبعد - ما قبح من نحو ما جاء من وقف على: (فويل للمصلين) وإن كان رأس آية، "فإنه يوهم غير ما أراده الله تعالى، وهو أن الوعيد الشديد بالويل للفريقين الطائع والعاصي، والحال أنه لطائفة موصوفة مذكورين بعده" (١٧) .. وما لا يصح لغة، من نحو ما قيل على لسان يوسف في آية: (لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين)، فقد جاء عن نافع ويعقوب الوقف على (اليوم)، والابتداء بـ (يغفر الله لكم) داعياً لهم بالمغفرة لما فرط منهم، ومعلقاً الظرف بـ (لا تثريب)، إذ رده أبو حيان بأنه لا يجوز هنا الفصل بين المصدر (تثريب) وبين معموله الظرف بـ (عليكم) على أنها خبراً أو صفة لـ (تثريب) (١٨) .. وما كان جائزاً على تكلف، كما في حكاية قول موسى عليه السلام لفتهاه في قوله تعالى: (قال أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره واتخذ سبيله في البحر عجباً. قال ذلك ما كنا نبغ) [الكهف: ٦٣]، ذلك أن من وصل قوله (عجباً) بما بعده جعله من تنمة كلام الفتى يوشع، وجعل الوقوف لأجل ذلك على (عجباً) كاف (١٩)، إذ كيف يتقدم مقول القول على القول في قول الفتى بعد: (قال ذلك ما كنا نبغ)، وعليه يكون الصواب أنه من قول موسى - عليه السلام - الفأست، ويقوي هذا خبر (كان للحوت سرّباً ولموسى ولفتهاه عجباً).

كما تستبعد هذه الدراسة - بالطبع - ما اشتد تعلقه بما قبله لفظاً ومعنى، وما لا ينبغي الوقف عليه حال الاختيار مما يضطر القارئ حال الوقف لأن يتدبّر بما قبله ليصح المعنى المراد.

إذ من المعلوم بالضرورة أنه "لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس آية، ولا على الشرط دون جوابه، ولا على الموصوف دون صفته، ولا على الرفع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكّد دون توكيده، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على البدل دون المبدل منه، ولا على (أنّ، أو كان، أو ظن) وأخواتهن دون اسمهنّ، ولا على اسمهنّ دون خبرهنّ، ولا على المستثنى منه دون المستثنى .. ولا على الموصول دون صلته، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على حرف دون متعلقه، ولا على شرط دون جوابه ..

(١٧) (منار الهدى في بيان الوقف والابتداء) للأشموني ص ١٣، ٤٣٥.

(١٨) وقد نقل هذا الخلاف الأشموني في المنار ص ١٩٧.

(١٩) ينظر منار الهدى للأشموني وهامشه ص ٢٣٣.

ولا على الحال دون ذويها، ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على المميّز دون مميّزه، ولا على القسم دون جوابه، ولا على القول دون مقوله؛ لأنهما متلازمان، كل واحد يطلب الآخر، ولا على المفسّر

دون مفسّره؛ لأن تفسير الشيء لاحق به، ومنتتم له، وجار مجرى بعض أجزائه" (٢٠).

وعليه فليس كلامنا عن نحو قوله تعالى: (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً . إلا أن يشاء الله) [الكهف: ٢٣، ٢٤] حيث اتصال المستثنى منه - وإن كان رأس آية - بالمستثنى .. ولا عن نحو قوله على لسان الكافر: (قال رب ارجعون. لعلي أعمل صالحا فيما تركت) [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠] لكون ما بعد رأس الآية من مقول قول الكافر .. ولا على: (الظالمين) في قوله تعالى: (وإذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين. قوم فرعون) [الشعراء: ١٠، ١١] على الرغم من كونها رأس آية، وما ذاك إلا لأن (قوم فرعون) بدل من (القوم الظالمين) وبيان لهم .. ولا على نحو ما جاء في قوله: (إنهم يكيّدون كيّداً. وأكيّد كيّداً) [الطارق: ١٥، ١٦]، لعطف الثانية على ما قبلها .. وهكذا.

بهذه المحترزات اقتضى هذا البحث أن يأتي في ثلاثة مباحث، أولها: في بلاغة وقف المراقبة في القيود المفردة .. وجاء الثاني منها: للحديث عن بلاغة وقوف المراقبة في الجمل التي ليست برعوس آيات .. والثالث: عن بلاغة الوقوف فيما كان من الجمل رؤوس آيات.



## المبحث الأول

أثر البدء بـ (القيود الواقعة صفة أو توكيداً  
أو بدلاً أو ظرفاً على حدّ المراقبة) والوقف عليها ..  
في إثراء المعنى واتساعه

أولاً: من بلاغة ومظاهر الثراء في: البدء بـ  
(القيود المرجح وقوعها تابعاً) على حدّ المراقبة؛ والوقف عليها  
ثانياً: من بلاغة ومظاهر الثراء في: البدء بـ  
(القيود الواقعة ظرفاً لزمن) على حدّ المراقبة؛ والوقف عليها





## أولاً: من بلاغة ومظاهر الشراء في: البدء بـ (القيود المرجح وقوعها تابعاً) على حدّ المراقبة؛ والوقف عليها

ولما للتقييد بالتتابع من أثر في تقرير متبوعاتها، أكثر النظم الكريم من ذكرها، وأحسن أيما إحسان في تنوعها سواء كان المنعوت معرفة فيوضحه، أو كان نكره فيخصه .. ولنضرب لأول مثلاً بقوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين) [الفاتحة: ١]، وللأخير مثلاً بقول الله تعالى: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ ..) [الأنعام: ٣٨] لتتدبر إلى أي مدى كان أثر المدح في آية الفاتحة في نفوس المخاطبين الذين رباهم الله على نعمه، وكيف كان وصف الطائر بأنه يطير بجناحيه منصباً إلى القصد إلى ما يطير من الكائنات بأجنحتها دون إرادة ما يرتفع في الجو من غير ذلك كالسحب والأشياء المعنوية غير المرئية، مع إفادة التعميم.

ولك أن تقول مثل هذا في البديل مما يكون الغرض منه: التفسير والتوضيح بعد الإجمال أو الإبهام أو التعميم، لتثبيت المعنى في نفس المتلقي .. وفي التوكيد بغرض: دحض اعتقاد غير صحيح، والرد على ادعاء باطل، والتعريض بعبارة المخاطب، وتزليل المخاطب منزلة منكر ما دلّ عليه التوكيد، والإشعار بهول الحدث وفضاعته، إلى غير ذلك من أغراض يلمح إليها البليغ إلماحاً، ويأتي النظم الكريم ليكون النموذج الأسمى والمثل الأعلى في تحقيق هذه الأغراض وغيرها مما يضيق به المقام .  
ونذكر من وقوف المراقبة التي جاءت مفردة وترجح وقوعها صفة أو توكيداً أو بدلاً، لتحقيق بعض مما ذكرنا من أغراض:

\* قول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا} [البقرة: ٢٦]، فقد أشار ابن الجزري في كتابه (النشر في القراءات العشر) إلى إساعة الوقف على (ما) والبدء بها على المراقبة.

فأوضح أنه يسوغ الوقف عليها في حال نُصبت (بعوضة) بعدها على القطع، أي: على تقدير فعل محذوف تقديره: (أعني)، ويكون الوقف على (ما) في هذه الحالة "كافياً لعدم تعلق ما بعدها بما قبلها لفظاً، وكذلك يكون الوقف على (ما) كافياً إذا جعلت (ما) توكيداً لـ (مثلاً) لأنها إذا جعلت توكيداً لم يوقف على ما قبلها"، وذلك لاتصال المؤكّد بالمؤكّد وعدم جواز الفصل بينهما كونهما كالكلمة الواحدة .. وفي إيضاح ابن الأنباري في أول أوجه نصب (بعوضة): "أن تنصبها على الاتباع لـ (المثل) وتجعل (ما) توكيداً، كأنك قلت: (مثلاً بعوضة)، فعلى هذا المذهب يحسن الوقف

على (ما) وهو في معنى نصبها على إضمار فعل تقديره: (أعني) (٢١).  
 وكان الشيخ زكريا الأنصاري قد جوّز على هامش (المنار) الوقف على (ما) على اعتبار أن " (مثلاً) مفعول (يضرب) و(ما) صفة لـ (مثلاً) زادت النكرة شيئاً" .. كما أفاد أنه في حال إعراب (بعوضة) بدل من (ما) في (فما فوقها) يكون الوقف على (فما فوقها) تاماً (٢٢).  
 كذا بما يعني جواز الوقف على (ما) في حال جعلها صفة لـ (مثلاً) أو توكيداً لها، والبدء - من ثم - بـ (بعوضة) مفعولاً لفعل محذوف أو بدلاً من (ما) في قوله تعالى بعدها: (فما فوقها) .. على نحو ما يجوز البدء بها - أعني: بـ (ما بعوضة)، على اعتبار أنها "إبهامية بمترلة: شيء، وهي - على حد قول الزمخشري في الكشاف ١ / ٢٦٤ - التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهامة إبهاماً وزادته شيئاً وعموماً كقولك: (أعطني كتاباً ما) تريد: أي كتاب كان" (٢٣)، وهو في معنى ما قاله الشيخ زكريا الأنصاري.

ولنا أن نتأمل في الوقف على (ما) ما اكتنفه ذلك الوقف من جعل (ما) قيداً وصفة لـ (مثلاً)، وأن نتأمل معه ما ألفت الشيخ النظر إليه من إفادة الوقف على (ما) هذه وما إفادته من معنى: الشيعوع

(٢١) الإيضاح لابن الأنباري ص ٢٦٥ .. كما يسوغ الوقف على (ما) في حال رفع (بعوضة) - في قراءة - على أنها مبتدأ محذوف الخبر أو خبر لمبتدأ محذوف، فيكون الوقف على (ما) - ساعتها - من قبيل الوقف التام، وفي بيان ذلك يقول النكراوي في (الافتداء في معرفة الوقف والابتداء) ١ / ٩٤: "(بعوضة) مرفوعة على معنى: (الذي هو بعوضة)، كأنه لما قيل: (مثلاً ما)، قيل: (ما هو؟) فقيل: (بعوضة) فتكون بعوضة خبر مبتدأ محذوف، ويكون (الذي) وما بعده من الصلة في موضع الصفة للمتل وهو منصوب الموضع"، يقول: "فعلى هذا أيضاً لا يوقف على (مثلاً) .. وعقب يقول بعد أن ذكر أوجه أخرى: "ولكن الرفع في قوله: (بعوضة) من شاذ القرآن ولا ينبغي أن يقرأ!..هـ .

وفي مجمل ما فاه به النكراوي يقول الأشموني - وبنحوه الزمخشري من قبل -: "ورفعها - أي: بعوضة - من ثلاثة أوجه: كونها خبراً لمبتدأ محذوف، أي: ما هي بعوضة، أو أن ما استفهامية وبعوضة خبرها، أي: أي شيء بعوضة؟، أو المبتدأ محذوف، أي: ما هو بعوضة!..هـ

(٢٢) ينظر المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري ص ٣٦

(٢٣) الكشاف ١ / ٢٦٤ وينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١ ومعاني القرآن للزجاج ١ / ٧٠ والفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٥٥ والدر المصون للسمين الحلبي ١ / ٢٢٣ والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي ١ / ٦١ .

والعموم<sup>(٢٤)</sup>، وما أضفاه الحمل على ذلك من قيمة بلاغية تتمثل في رفع الحرج عن يضرب المثل منا بالمستحقر من الأمور، لعدم استحياء الباري - جلت قدرته وعظمت حكمته - من ضرب المثل في النظم القرآني بالبعوضة فما دونها، طالما أن هذا مما يصيب الهدف ويصب في الغرض المسوق له الكلام.

ولا يُستبعد في حال البدء بـ (ما) التالية لـ (مثلاً)، أن تكون كلمة (بعوضة) بدلاً من (ما)؛ على أن تكون (ما) الأخيرة نكرة موصوفة وهذا وجه لم يستبعده العكبري في الإملاء<sup>(٢٥)</sup> .. ووجه آخر حسن جميل، وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام، لما استنكفوا من تمثيل الله لأصنامهم بالحقرات قال: إن الله لا يستحيي أن يضرب للأنداد ما شاء من الأشياء المحقرة مثلاً، بله البعوضة فما فوقها، كما يقال: (فلان لا يبالي بما وهب ما دينار وديناران؟)<sup>(٢٦)</sup>، أو المعنى: إن الله أن يتمثل للأنداد وحقارة شأنها بما لا شيء أصغر منه وأقل، كما لو تمثل بالجزء الذي لا يتجزأ وبما لا يدركه - لتناهيه في صغره - إلا هو وحده بلطفه، أو بالمعدوم كما تقول العرب: (فلان أقل من لا شيء في العدد)<sup>(٢٧)</sup>.

ومعلوم بالضرورة: ما لـ (ما) الاستفهامية من حق الصدارة في الكلام، وأن التقدير على جعلها استفهامية: أي شيء بعوضة؟ .. وأن لو جعلت (بعوضة) بالنصب بدلاً من (مثلاً) أو عطف بيان لها أو مفعولاً لـ (يضرب) - وهي أوجه ذكرها الزمخشري وغيره - فلا مراقبة بين (ما) و(مثلاً)، ولا بدء ولا وقف على (ما)، بل تكون (ما) حرفاً زائداً قصد به التوكيد.

(٢٤) وفي تقرير وخلاصة ما يمكن أن تفيده (ما) الإهامية يقول الطاهر في التحرير والتنوير ١ / ٣٦٢ : إنها "تتصل بالنكرة فتؤكد معناها من تنويع أو تفخيم أو تحقير، نحو: (لأمر ما) و(أعطاه شيئاً ما)، والأظهر أنها مزيدة لتكون دلالتها على التأكيد أشد، وقيل: إنها اسم بمعنى النكرة المبهمة" إ.هـ.

(٢٥) ينظر إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري ص ٣٣

(٢٦) على معنى: (إذا جاد بالكثير أو بالألوف فما القليل؟) فعطاء القليل منه محقق بعطائه الكثير بطريق الأولى .. وإن كان لصاحب (الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال) وجهة نظر مغايرة تماماً لما ارتآه الزمخشري .. إذ لو كان الأمر كما يقول الزمخشري لقليل: (ما بعوضة فما دونها؟) وبخاصة أنا فرضنا أنها نهاية في الحقرات

(٢٧) الكشف ١ / ٢٦٤ وينظر إعراب القرآن وبيانه لحيي الدين الدرويش ١ / ٦٨.

ولك أن تتصور - من غير هذا الوجه الأخير - كمّ المعاني السائغ حمل الآية عليها، والتي أفادها مجرد الوقف على (ما) أو البدء بها، وأثر ذلك في إثراء معاني الآية الكريمة واتساعها .. كما لك أن تتصور ما ولي البدء بها من قوله (فما فوقها) وما أضفته الفاء العاطفة والمتصلة بـ (ما) الموصولة من كونها على تقدير: (فما تجاوزها في المعنى الذي ضربت فيه مثلاً وهو القلة والحقارة، أو فما تجاوزها في الحجم)، كأنه قصد بذلك التأكيد على رد ما استهجنوه من ضرب المثل بالذباب والعنكبوت لأنهما أكبر من البعوضة.

ذلك أن عطفها (ما فوقها) على (بعوضة) أفادت تشريكهما في ضرب المثل بهما، وهي هنا وإن لم تفد التعقيب فق أفادت الترتيب في معنى التدرج في مراتب القوة، وبذا تكون قد خرجت إلى المحاز المرسل لعلاقة الإطلاق عن القيد كونها موضوعة في الأصل إفادة التعقيب، أو هي مستعارة للتدرج لأنه شبيه في التعقيب في التأخر في التعقل كما أن التعقيب تأخر في الحصول، فهو كما تقول: (رحم الله المحلقين فالمقصرين) كذا أفاده الطاهر في التحرير

\* وإنك لو اجد في قوله سبحانه: (فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم) [المؤمنون: ١١٦] مراقبة قوله: (الحق) قوله: (هو)، وفي شأنه يقول صاحب المنار ٢٦٥: الوقف على "(الملك الحق) حسن، ومثله (إلا هو) إن رُفِعَ (رب) على الابتداء أو خبر مبتدأ محذوف، وليس بوقف إن رُفِعَ بدلاً من (هو)".

كذا بما يعني إساعة الوقف على (الحق) لتمام المعنى عند الوقف عليها بتمام ركني الجملة، والبدء - من ثم - بكلمة التوحيد على الاستئناف غير البياني، كونها ليست محل جواب لسؤال مفترض أو متفرع عما قبله، وبذا يتسنى ما فاه به الأشموني من جعل كلمة (رب) بدلاً من (هو) .. كما يعني: إساعة الوقف على كلمة التوحيد أيضاً لتمام المعنى مع ما قبلها، ولترفع كلمة (رب) على أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو).

وأما على القول برد كلمة (الرب) إلى كلمة (الحق) وقد قال به الطبري وتأثر به غيره، فلا مراقبة إذ يكون المعنى على القول بذلك: (فتعالى الله الملك الحق رب العرش الكريم لا إله إلا هو).

ولا يخفى ما في قوله - جلت قدرته -: (فتعالى الله) من استعظام له تعالى لشئونه التي تُصَرَّفُ عليها عباده من البدء والإعادة والإثابة والعقاب بموجب الحكمة البالغة، إذ المعنى: ارتفع - سبحانه - بذاته وتزه عن مماثلة المخلوقين في ذاته وصفاته وأحواله وأفعاله، وعن خلوه أفعاله عن الحكم

والمصالح والغايات الحميدة .. وإنما عنى بقوله: (الملك الحق): الذي يحق له المُلْك على الإطلاق إيجاداً وإعداماً، بدءاً وإعادة، إحياء وإماتة، عقاباً وإثابة، وأن كل ما سواه مملوك له مقهور تحت ملكوته . وقوله (لا إله إلا هو) يعني: لا معبود تنبغي له العبودية وتصرف له جميع ألوان العبادة سواه، فهو الملك الحق والمعبود بصدق .. رب العرش العظيم، فكيف بما دونه في العظمة فيما هو تحته ومحاط به من الموجودات كائنا ما كان .. ووصف العرش بالكرم، إما: لأنه منه ينزل الوحي الذي منه القرآن الكريم أو الخير والبركة والرحمة، أو لنسبته إلى أكرم الأكرمين، هذا على جر كلمة (الكريم)، وعلى قراءة الرفع تصير صفة للرب كما في قوله تعالى: (وهو الغفور الودود. ذو العرش المجيد) [السروج: ١٤، ١٥].

وقد ناسبت كل هذه المعاني - وعلى أي من الأوجه المحمولة عليه - قوله تعالى بعدها: (ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به عند ربه إنه لا يفلح الكافرون) [المؤمنون: ١١٧]، حيث إقامة الحجة البالغة في بيان أن من يدع مع المعبود الذي لا تصلح العبادة إلا له، معبوداً آخر، لا حجة له بما يقول ويعمل، ولا بينة له ولا برهان، وفي قوله: (لا برهان له به عند ربه) إنما جاء على سبيل التأكيد وبناء الحكم على ما سبق، تنبيهاً على أن التدين بما لا دليل عليه، باطل، فكيف بمن شهدت بديهة العقول بخلافه، أو هو اعتراض بين الشرط والجزاء كقولك: (من أحسن إلى زيد - ولا أحق منه بالإحسان - فالله مثيبه) (٢٨).

\* ومما جاء من وقوف المراقبة على حدّ البدل، قوله تعالى: (ذلك جزاء أعداء الله النار لهم فيها دار الخلد) [فصلت: ٢٨]، حيث أشار بعض علماء الوقوف - وأذكر منهم تحديداً فضيلة الشيخ محمود على بسة في كتابه: (العميد في علم التجويد) ص ١٤٦ - إلى مراقبة قوله: (أعداء الله) قوله: (النار)، فقال ما نصه: "وقد يوجد وقفان متعاقبان في لفظين متواليين إذا وقف على أحدهما لم يجز الوقف على الآخر، وهو: ما يُعرف بين القراء بـ (تعانق الوقوف وتعاقبها)"، وذكر من ذلك آية فصلت محل الشاهد، ثم عقب يقول: "فإنه يجوز الوقف .. على كل من لفظ الجلالة ولفظ (النار)!" هـ.

كذا بما يعني: ضرورة أن يكون الوقف على أي من الموضوعين في حال ما روعيت المراقبة في الآية

(٢٨) ينظر تفسير أبي السعود ٦/ ١٥٢ والطبري ١٨/ ٥٠ مجلد ٩.

الكريمة، بحيث لو وقف على أحدهما لا يوقف على الآخر، ويكون الوقف حينذاك على أيّ تامّاً، لتمام المعنى ومسايرة سياق الكلام ومراعاة مقتضياته .

والحق أن ما قيل من كون (النار) بدلاً من (جزاء) وإن كان هو الواضح والظاهر، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكون نعتاً لـ (الجزاء) أو عطف بيان، وعلى أي من هذه الإعرابات يتم الوقف على (النار) لأنه لا يفصل بين البديل والمبدل منه ولا بين النعت والمنعوت ولا بين عموم التوابع ومتبوعاتها .. وأما الوقف على (أعداء الله) والبدء - من ثم - بكلمة: (النار)، فالوجه فيه: أن يكون الرفع في كلمة (النار) على اعتباره مبتدأ وما بعده الخبر.

ويتسق مع هذا الأخير جعل الإشارة (ذلك) إلى ما ذكر من الجزاء، إذ إنها مبتدأ، وقوله: (جزاء أعداء الله) خبره، أي: (ما ذكر من الجزاء، جزاء معدّ لأعدائه تعالى) والجملة بعدها مبتدأ وخبر .. بينا الذي يتسق مع الأول وهو: الوقف على (النار)؛ جعل الإشارة خبراً لمبتدأ محذوف، أي: (الأمر ذلك)، و(جزاء أعداء الله النار) جملة مستقلة مبيّنة للجملة قبلها، أو العكس .. ويكون التقدير -

كما قال الزمخشري في الكشاف ٣ / ٤٥٢؛ حتى تستقيم الإشارة<sup>(٢٩)</sup> - (ذلك أسوأ جزاء للذين كانوا يعملون السيئات)، و(جزاء) مبتدأ و(النار) خبره، والإشارة حينئذ إلى مضمون الجملة السابقة، وقوله: (لهم فيها دار الخلد) جملة مستقلة مقرّرة لما قبلها .. وباعتقادي أن هذه - أعني: استقلال (ذلك) على الوجه المذكور آنفاً، مع كلمة (النار) - مراقبة ثانية، بإمكانها<sup>(٣٠)</sup> أن تُضمّ للأولى، لتزيد المعنى ثراءً واتساعاً.

وفي إقرار هذه الوقوف لكلمتي (أعداء الله) و(النار) وجعل الإشارة إلى ما أعقبها يعني: بمفهوم الإشارة الأول، يقول الأشموني: الوقف على " (النار) حسن إن رفعتَ (النار) نعتاً أو بدلاً من (جزاء)، وإن رفعتها خبرَ مبتدأ محذوف - يقصد: وجعلت الجملة في موضع بيان للجملة الأولى<sup>(٣١)</sup> - ووقفت على (أعداء الله) ثم تبتدئ (النار لهم فيها دار الخلد)" .. وإن كنت أميلُ إلى

(٢٩) يعني: مع ما في قوله - قبل هذا الآية - (ولنجزيهم أسوأ الذي كانوا يعملون) [فصلت: ٢٧] .. وينظر الكشاف ٣ / ٤٥٢.

(٣٠) وإن صحبها - مع إساعتها - بعض التكلف .. وينظر في شأنها روح المعاني للألوسي ٢٤ / ١٨٣ مجلد ١٣

(٣١) كذا ذكره القرطبي ٩ / ٦٠٢٢ وغيره .. وينظر المنار للأشموني ص ٣٤٣.

أن ما ارتآه الأشموني في الأخير، فهو - وإن صح على وجه - إلا أنه لا يصب في إطار وقوف المراقبة موضوع بحثنا، وإنما الذي يصح في هذا الإطار هو ما سبق ذكره من أن تكون لفظة (النار) مبتدأ وما بعده هو الخبر، وهو ما ارتضاه العكبري في الإملاء على وجه (٣٢).

ولا ضير فالأمر فيه متسع، فإن "جميع ما ذكره من مراتب الوقف غير منضبط ولا منحصر؛ لاختلاف المفسرين والمعربين؛ فقد يكون الوقف تاماً على تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على آخر؛ إذ الوقف تابع للمعنى .. ومثاله قوله تعالى - وقد مر بنا - : (وما يعلم تأويله إلا الله) فإنه يقع تاماً إن كان (والراسخون) مبتدأ خبره (يقولون) على أن الراسخين لم يعلموا تأويل المتشابه، غير تام إن كان معطوفاً على الجلالة وإن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه" (٣٣).

وعلى أي؛ فالإشارة في الآية بـ (ذلك أعداء الله)؛ إلى ما تقدم وهو الجزاء والعذاب الشديد على أسوأ أعمالهم، و(أعداء الله) هم المشركون الذين تقدم ذكرهم بقوله: (ويوم يحشر أعداء الله إلى النار فهم يوزعون) [فصلت: ١٩] أو هم - على حد قول القرطبي: "الذين كذبوا رسله وخالفوا أمره".

والوجه في مجيء قوله: (لهم فيها دار الخلد) كذا بتزليل النار منزلة ظرف لدار الخلد؛ وما دار الخلد إلا عين النار - وهو ما يعرف بـ (أسلوب التجريد) (٣٤) - : إفادة المبالغة لمعنى الخلد في النار، وهو معدود من المحسنات البديعية؛ وقيل: الكلام على ظاهره والظرفية حقيقية، والمراد: (أن لهم في النار المشتملة على الدركات، دار مخصوصة هم فيها خالدون)، والأول - على حد قول الألووسي - أبلغ .

\* ومما الوقف عليه سائغ للمراقبة لعله جعله صفة لما قبله، قوله تعالى عقب الحديث عن القرى التي عنت عن أمر ربها: (فاتقوا الله يا أولي الألباب الذين آمنوا قد أنزل الله إليكم ذكراً) [الطلاق:

(٣٢) ينظر إملاء ما من به الرحمن ص ٥١٨

(٣٣) ينظر منار الهدى ص ٩، ١١ بتصرف

(٣٤) وهو: أن يُنتزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه، أو هو - على ما استدرك الشيخ عبد المتعال الصعيدي على القزويني - : (انتزاع أمر من آخر مطلقاً بغرض التنفنن في العبارة) .. ينظر بغية الإيضاح ٣٨ / ٤

١٠]، فقد نص على مراقبة قوله (الألباب) قوله: (الذين آمنوا) صاحب (نهاية القول المفيد)، والقائمون على طبعات المصاحف الإندونيسية والعراقية والباكستانية. ونكتة ذلك والوجه فيه: جواز أن يكون الوقف على (الألباب) حسن لتمام المعنى عند الوقوف عليه، ومن ثم جواز البدء بقوله بعد: (الذين آمنوا قد أنزل الله إليكم ذكراً) .. وإنما ساعد على ذلك تردد الوقف على (الألباب) بين كونه موصوفاً لـ (الذين آمنوا) فيكون الوقف على (الألباب) حسناً، وبين أن يكون تاماً "لتمام لفظه بعد تعلقه، وهو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده لعدم اتصال ما بعده بما قبله لفظاً ومعنى، يعني: "على حسب اختلافهما قراءة وإعراباً وتفسيراً" (٣٥).

وإن كان البعض يرى أن الوقف على (الذين آمنوا) أليق لأنه يجعل (الذين آمنوا) متصلًا — (أولي الألباب) لاسيما وأنها ليست رأس آية .. ثم يتدئ (قد أنزل الله إليكم ذكراً)، والوقف على (الذين آمنوا)، بهذا؛ يكون من قبيل الوقف التام إن نصب (رسولاً) في قوله تعالى بالآية التالية: (رسولاً يتلو عليكم آيات الله مبينات ليخرج الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الظلمات إلى النور) على الإغراء، فيكون التقدير: (عليكم رسولاً) أي: (اتبعوا رسولاً) (٣٦)، فيكون الوقف حينها على (الذين آمنوا) تاماً لعدم اتصال ما بعده بما قبله لا لفظاً ولا معنى، وكذا إذا نُصب (رسولاً) بنحو (أرسل أو بعث رسولاً)، أو على أنه بدل منه أو صفة، ومعناه: (ذا رسول)، فحذف (ذا) وأقيم (رسولاً) مقامه، على غرار ما جاء في قوله تعالى: (واسأل القرية) [يوسف: ٨٢] والمراد: (واسأل أهل القرية)، فعلى هذه التقديرات لا يوقف على (ذكراً) ولا على (مبينات) لأنه لا يُتبدأ بلام العلة (٣٧) .

والمهم أن أيًّا من هذه التقديرات يروق لك فيها المعنى، من حقلك أن تحل فيه فتقف عنده أو ترتحل عنه فتصله بما قبله أو بما بعده، وتمتع نفسك بالتأمل فيما أفادته جملة هذه المعاني القرآنية من ثراء، لا تجده — بكل تأكيد — في سوى هذا الكلام المعجز.

(٣٥) المنار ص ١٠

(٣٦) على إبداله من الذكر، وذكر الزمخشري أوجهًا أخرى بعيدة المخارج ولا تمت للسياق بصلة

(٣٧) ينظر المنار ص ٣٩٦، ٣٩٧



ومن نافلة القول أن نوضح أن الخطاب في الآية لأهل الإيمان، إذ المعنى: (فاتقوا الله عن أن تكفروا به و برسوله)، وعلى ما قيل من وجه تسمية الرسول (ذكرًا) لمن قال بذلك: أنه يُذكر أهل الإيمان بما يرجع إلى دينهم وعقباهم بالنفع والأجر والثواب .. وفي الكشاف - وإن كنت أخالفه الرأي - أن المراد بالرسول: "هو جبريل صلوات الله عليه، أُبدل من (ذكرًا) لأنه وُصف بتلاوة آيات الله، فكأن إنزاله في معنى إنزال الذكر، فصح إبداله منه" (٣٨)، وعليه يكون المعنى: (أنزل إليكم ذكرًا وأرسل رسولًا)



## ثانياً: من بلاغة ومظاهر الشراء في: البدء بـ (القيود الواقعة ظرفاً لزمن) على حدّ المراقبة؛ والوقف عليها

\* ويأتي على قمة هذا الضرب من القيود لشهرته: قولُ الله تعالى - بحق إنزال عقابه على قوم موسى من بني إسرائيل الخذلة المخذلّين - : { قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ } [المائدة: ٢٦]؛ حيث نُصَّ على مراقبة (محرمة عليهم) (أربعين سنة) في طبعات المصاحف المصرية والسعودية والدمشقية، كما نُصَّ على ذلك: الزركشي ت ٧٩٤ في (البرهان) وابن الجزري ت ٨٣٣ في كتابه) النشر في القراءات العشر) والسيوطي ت ٩١١ في (الإتقان) ومكي ت ١٩٠٢ في (نهاية القول المفيد) والشيخ محمود خليل الحصري ت ١٩٨٠ في (معالم الابتداء)، وعبارة السجاوندي في علل الوقوف ٢ / ٤٤٩ بحق علة البدء أو الوقف على (أربعين سنة): "أما تصلح ظرفاً لتيه بعده وللتحريم قبله".

ذلك أن في النظم الكريم ما يسوغ الوقف على (محرمة عليهم) ليكون المعنى المراد: أنها (محرمة عليهم أبداً) .. وعلى (أربعين سنة) ليكون المعنى: (محرمة عليهم هذه المدة) .. "على اختلاف أهل التأويل في: (أربعين) هل هي ظرف لتيه بعده أو للتحريم قبله.

فمن قال إن التحريم مؤبّدٌ وزمن التيه أربعون سنة؛ وقفٌ على: (مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ)، وعلى هذا يكون (أربعين) منصوباً على الظرف والعامل فيه: (يتيهون) .. ومن قال إن زمن التحريم والتهيه أربعون سنة، فـ (أربعين) منصوب بـ (محرمة)، ويكون الوقف على جملة (يتيهون في الأرض) باعتبار أنها في موضع الحال .. وعليه فمن جعل - الفعل (يتيهون) - مستأنفاً جاز الوقف على (أربعين سنة)، وهذا قول ابن عباس وغيره، وقال يحيى بن نصير النحوي: (إن كانوا دخلوا الأرض المقدسة بعد الأربعين فالوقف على (سنة)، ثم حللها لهم بعد الأربعين، وإن لم يكونوا دخلوها بعد الأربعين فالوقف على محرمة عليهم) ١.هـ - (٣٩).

كذا بما محصله أنه وعلى الوقف على (محرمة عليهم) والبدء بـ (أربعين سنة يتيهون في الأرض) يكون العامل في (أربعين) هو الفعل (يتيهون)، ويكون تحريم دخول قوم موسى الأرض المقدسة على

(٣٩) منا ر الهدى للأشموني ص ١١٨ .. والوقف على كُلِّ من القولين كاف على حدّ ما ذكر الأنصاري - رحمه الله - على

التأييد، وهو ما دَعَوْا إليهم ونادوا به في قولهم - أعني: المعارضين به قضاء الله وأمر نبيه موسى عليه السلام في قتال الجبارين القابعين بالأرض المقدسة، وبكل إساءة أدب معهما -: (إنا لن ندخلها أبدًا ما داموا فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون) [المائدة: ٢٤]، ثم فتحها الله فيما بعدُ على يد أحفادهم الصلحاء، بعد أن حرّمها على أجدادهم ممن فاهوا بالقول القبيح.

وكان أن عاقب أولئك الأجداد طوال هذه المدة بأن جعلهم يتيهون في الأرض أربعين سنة بعد أن حرّمهم من دخولها، جراء عنادهم وما اقترفته أنفسهم من سيء الأقوال والأفعال، فكان الفتح على يد غيرهم بعد انتهاء مدة العقوبة؛ وهذا هو أرجحه وأقول به مخالفًا بذلك ما قاله ابن نصير، إذ ليس من المعقول أن يدخلها أولئك الذين أساءوا الأدب مع الله ورسوله فيكون سبحانه قد كافأهم على ذلك، بينما هم من يستحقون من العقاب أكثر من كل هذا.

وعلى الوقف على (أربعين سنة) تكون جملة (يتيهون) بعدها محمولة على الاستثناء .. والحق أن القول بالوقفين وبما فتح الله به عليّ من رأي، مما يصب في صالح من: ارتأى أن زمن التحريم والتهيه معًا أربعون سنة<sup>(٤٠)</sup>، فجعل (أربعين) منصوبًا بـ (محرمة) و(يتيهون في الأرض) في موضع الحال .. وعلى أي من الوقوف المبثناة على هذه الأوجه الثلاث تجدد نظم الآية زاحرًا بالمعاني المتشابهة، مع أن سياق الكلام هو هو لم يتغير ولم يتبدل .. وسبحان من هذا كلامه!.

وعن سؤال هل كان موسى عليه السلام بحضرتهم حين جرى لهم ما جرى أم لا؟ فإن الجواب فيه تفصيل، فقد قيل: إن بني إسرائيل أقاموا في التيه أربعين سنة، ثم سار موسى ببني إسرائيل - ممن ذكرنا من الصلحاء - وعلى مقدمتهم: (يوشع بن نون وكالب بن نوفيا)، حتى قتل من الجبارين: (عوج بن عنق) فقفز موسى في الهواء عشرة أذرع، وطول عصاه عشرة أذرع فبلغ كعبه فضربه فقتله، وقال محمد بن إسحاق: سار موسى ببني إسرائيل ومعه (كالب زوج مريم أخت موسى)، وتقدّم (يوشع) ففتح المدينة ودخل فقتل (عوجا) .. وهذا يعني: أنه وهارون عليهما السلام لم ينلهما من المشقة ما نال بني إسرائيل وكان ذلك لهما دوحًا وسلامة كما كانت النار لإبراهيم عليه السلام<sup>(٤١)</sup> .

(٤٠) وهو - بالمناسبة - قول ابن عباس والربيع بن انس البكري والسُّدي التابعين .. كذا في المكتفى للداني ص ٢٣٧.

(٤١) ينظر المقتطف من عيون التفاسير للمنصوري ٢/ ٢٨.

وقال قوم: إن موسى وهارون ما كانا مع بني إسرائيل في التيه لأن التيه كان عقوبة، وإنما اختصت العقوبة ببني إسرائيل لعتوهم وتمردهم كما اختصت بهم سائر العقوبات التي عوقبوا بها على يد موسى وفي زمنه وعلى مقربة من أماكنهم، يؤيد هذا قول موسى عليه السلام: (فَأَفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) [المائدة: ٢٥]، وكان قدر التيه ستة فراسخ قال أبو العالية: (وكانوا ستمائة ألف، سماهم الله فاسقين بهذه المعصية)، قال النكزاي: ولا عيب في ذكر هذا؛ لأنه من متعلقات هذا الوقف.

وأرى ألا تعارض بين الرأيين، إذ كان دخول موسى ومن معه من الصلحاء بعد مجانبة أهل المعصية - بطبيعة الحال - وعقيب مدة التحريم والته اللتين تزامنتا معاً.. وأن الحكمة في العدد (أربعين سنة): أنهم عبدوا العجل أربعين يوماً، فجعل لكل يوم سنة، فكانوا يسرون ليلهم أجمع حتى إذا أصبحوا إذ هم في الموضع الذي ابتدؤوا منه، ويسرون النهار جادين حتى إذا أمسوا إذ هم بالموضع الذي ارتحلوا عنه (٤٢).

\* وقريب مما سبق ما جاء في قول الله تعالى - بحق مؤمن آل فرعون (٤٣)، وما آل إليه أمر فرعون وملئه:- {فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَّا مَكْرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ (٤٥) النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ} [غافر: ٤٥، ٤٦].

حيث الحديث عن نجات مؤمن آل فرعون وهلاك الأخير وملئه وما أعد لهم يوم القيامة، ومن قبل ذلك في حياة البرزخ وأرواحهم تُشاهد المواضع التي أعدت لها في جهنم، وهو ما بينه حديث ابن عمر في الصحيح وفيه: إن أحدكم إذا مات عُرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، فيقال: (هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة).

وحيث يُراقب قوله: (وعشيًّا)، قوله بعد: (ويوم تقوم الساعة)، وبحق ذلك يقول الأشموني رحمه الله:

(٤٢) ينظر منار الهدى ص ١١٨

(٤٣) يقال: إنه ابن عم فرعون وكان من السابقين إلى الإيمان بموسى عليه السلام وكانت امرأته ماشطة بنات فرعون، أما عن مصيره فقد ذهب بعض العلماء إلى أن الله نجاه منهم مع موسى وقومه، وبعضهم يقول: صعد جبلاً فأعجزهم الله عنه، وكل هذا لا دليل عليه، وغاية ما دل عليه القرآن أن الله وقاه سيئات مكرهم، أي حفظه ونجاه منهم.

"(سوء العذاب) كاف، وقال أبو عمرو - الداني - تامٌ إن جعل (النار) مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، كأن قائلًا قال: (ما سوء العذاب؟، فقليل: هي النار)، وليس بوقف إن جعل - النار - بدلًا من سوء، (وعشيًا): تام إن نُصب (ويوم) بفعل مضمر، أي: (ونقول يوم تقوم الساعة: أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)، وعلى هذا الإضمار لا يوقف على (الساعة) إلا إن اضطُر، وإذا ابتدئ .. (أدخلوا) بقطع الهمزة أمرًا من (أدخل يُدخل) ينتصب (آل) بالإدخال مفعولًا أول، و(أشد) المفعول الثاني" (٤٤).

كذا بما يعني: جواز البدء بالظرف (ويوم تقوم الساعة) والانتهاء به إلى آخر الآية، وذلك بنصب (ويوم) بفعل مضمر، أي: (ونقول يوم تقوم الساعة: أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)، إذ على هذا الإضمار لا يوقف على (الساعة)، ويكتفى بالوقف على قوله: (غدوًا وعشيًا). وبما يُسوِّغ أن تكون "(النار) مبتدأ، خبره جملة (يعرضون عليها غدوًا وعشيًا)، والجملة تفسير لقوله تعالى: (وحاق)" على حد قول الألويسي، أو يكون "مجموع الجملة بدل اشتمال من جملة (وحاق) بآل فرعون سوء العذاب)، لأن سوء العذاب - على حد قول الطاهر - إذا أريد به الغرق كان مشتملاً على موتهم، وموتهم يشتمل على عرّضهم على النار غدوًا وعشيًا، فالمذكور عذابان: عذاب الدنيا عذاب الغرق، وما يلحق به من عذاب قبل يوم القيامة .

وعلى كلا الوجهين، فالمذكور في الآية: عذاب قبل يوم القيامة" (٤٥) .. أو أن تكون (النار) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: (هي النار) وجملة (يعرضون عليها غدوًا وعشيًا) تفسيرًا لها، فيكون بين هاتين الجملتين والتي قبلهما (شبه كمال اتصال) لوقوعهما جوابًا لسؤال مقدر، هو على النحو الذي جاء في عبارة الأشموني .. وبما يلزم أن يكون الوقف في الوجهين على كامل الجملة القرآنية الأولى لاكتمال ركنيها، والبدء من ثم بقوله: (ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)، فيحدث بذلك التدرج في ذكر سيء العذاب في الدنيا بالغرق، ثم البرزخ في عرضهم على النار غدوًا وعشيًا، إلى ما هو الأسوأ يوم القيامة وهو (أشد العذاب) (٤٦)، وبه - مع سابقه - يتحقق ترقب

(٤٤) منار الهدى للأشموني ص ٣٣٩.

(٤٥) روح المعاني ٢٤ / ١١١ مجلد ١٣ وينظر التحرير والتنوير ٢٤ / ١٥٨ مجلد ١١.

(٤٦) وأجاز بعضهم أن يكون (النار) بدلًا مفردًا مطابقًا، وجملة: (يعرضون عليها) حال من النار فيكون المذكور في الآية عذابًا

(عشيًّا) لـ (الساعة) .

على أن الحالين في توجيه المبتدأ والخبر في الآية توجيهًا إعرابيًا؛ وإن أمكن معهما جعل جملة (النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا) جملةً اسميةً على التفصيل السالف الذكر، إلا أن الذي يفرِّق بينهما - أعني: بين حمل المعنى على أن تكون جملة: (النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا) مبتدأً وخبر ومجموعهما جملة مفسرة أو بدلًا من الجملة السابقة عليها، وبين أن تكون (النار) خبرًا لمبتدأ محذوف (يعرضون) بعدها مفسرة لها، وكلاهما قد وقع جوابًا لما قبلهما - هو: الموجب للاتصال بين الجمل.

إذ إنه وعلى الحمل على الوجه الأخير - وهو جعل (النار) خبرًا لمبتدأ محذوف على التفصيل المذكور آنفًا - يكون سبب الفصل بينها وبين سابقتها (وحاق بآل فرعون سوء العذاب)، هو: ما سلف بيانه من: (شبه كمال الاتصال)، وذلك نظرًا لوقوع الثانية على التفصيل المذكور جوابًا لسؤال مقدر، كأن قائلًا قال: (ما سوء العذاب؟، فقل: هي النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا).

ذلك أن المعتاد والمعلوم بالضرورة في مثل هذا في الجملة العربية، هو: اتصال الجواب بالسؤال .. بينا الموجب لاتصال جملة: (النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا) - في حال جعل (النار) مبتدأً خبره (يعرضون) وقد وقعتا بدلًا من التي قبلهما - هو ما يطلق عليه بلاغة: (كمال الاتصال)، فإن سر الفصل بين الجملتين في هذه الحالة، والوجه فيه يكمن في: في كون الثانية بدل اشتمال من الأولى، وأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه .. فهي على غرار قول الله تعالى: { قَالَ يَا قَوْمِ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (٢٠) أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ (٢١) وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ } [يس: ٢٠ - ٢٢]؛ إذ المراد من الأولى في آية يس حمل المخاطبين على اتباع الرسل، وقد جاءت الثانية بما هو أوفى في أداء هذا المعنى من الأولى .. وعلى غرار قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا \* وإلا فكن في السر والجهر مسلمًا (٤٧)

ذلك أن المقصود: إظهار شدة الكراهة لإقامته، بسبب خلاف سره العلن، وقوله: (لا تقيمن عندنا) - بعد قوله: (ارحل) - يحقق ذلك، لأنه إذا لم يقل هذا أو قال غيره، لكان القصد إظهار الكراهة

واحدًا ولم يُذكر عذاب الغرق، فبهذا مع ما قدره الألويسي يكون البدء والوقف ماثلاً في قوله: (النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا) .

(٤٧) لا يُعرف قائله، ويريد بقوله: (مسلمًا) أن يكون معه كالمسلم في استواء ظاهره وباطنه، أو أن يكون معه مسلمًا.

فقط لإقامته، دون القصد إلى كفه عن الإقامة.

كما أن الذي يفرّق بين أن يكون (النار) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير (سوء العذاب) على الوجه والتقدير السالفي الذكر، وبين أن تكون (النار) مبتدأً وجملة (يُعرضون) خبره والجملة تفسير لقوله تعالى: (وحاق بآل فرعون سوء العذاب)، ما في الأخير بالذات من: تعظيم أمر النار وتحويل عذابها، إذ فيه من هذا ما ليس في الآخر ذكر ذلك صاحب الكشاف، وأوضح أن منشأ التعظيم والوجه فيه: الإجمال والتفسير في كيفية تعذيبهم وإفادة كلٍّ من الجملتين: (وحاق بآل فرعون سوء العذاب)، و(النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا) نوعًا من التهويل، حيث أفادت الأولى: الإحاطة بعذاب يستحق أن يسمى سوء العذاب، كما أفادت الثانية: أن (النار المعروض عليها؛ غدوًّا وعشيًّا).

"والسر في إفادة تعظيم (النار) في هذا الوجه دون ما تضمن تفسير سوء العذاب وبيان كيفية التعذيب، أنك إذا فسرت (سوء العذاب) بـ (النار) فقد بالغت في تعظيم سوء العذاب، ثم استأنفت بـ (يعرضون عليها) تميمًا لقوله تعالى: (وحاق بآل فرعون) من غير مدخل للنار فيما سيق له الكلام، وإذا جئت بالجملتين من غير نظر إلى المفردين<sup>(٤٨)</sup> وأن أحدهما تفسير للآخر فقد قصدت بالنار قصد الاستقلال، حيث جعلتها معتمد الكلام وجئت بالجملة بيانًا وإيضاحًا للأولى، كأنك قد آذنت بأنها أوضح لاشتمالها على ما لا أسوأ منه، أعني: النار .. على أن من موجبات تقديم المسند إليه - على الخبر الفعلي - : إنبأؤه عن التعظيم مع اقتضاء المقام له، وهاهنا كذلك على ما لا يخفى، والتركيب أيضًا يفيد التقوى على نحو: (زيد ضربته)"<sup>(٤٩)</sup>

وفي إطار تلاحم المعاني ليتسنى حمل سياقات الآي - محل الشاهد - على عمومها، يكون عطف الظرف في قوله: (ويوم تقوم الساعة) على ما قبله متعينًا؛ ليكون المعنى: (النار يعرضون عليها يوم القيامة غدوًّا وعشيًّا، على نحو ما عرضوا عليها إبان غرقهم، وكانوا يعرضون عليها في حياة البرزخ داخل قبورهم)، وليتأتى كذلك: عدم الوقف على (سوء العذاب)، ولا على (غدوًّا وعشيًّا)، وليتأتى - من ثم - قول الأشموني في توجيهه كل هذا: "وإذا ابتدئ (أدخلوا) .. ينتصب (آل) بالإدخال

(٤٨) يعني: على رأي من أجاز أن تكون (النار) بدلًا من سوء العذاب، و(يعرضون) في موضع الحال.

(٤٩) روح المعاني ٢٤ / ١١١ مجلد ٩ وينظر الكشاف ٣ / ٤٣٠.

مفعولاً أول، و(أشد) المفعول الثاني".

ما يعني انعدام المراقبة وأن يكون الوقف على (العذاب) الأخيرة كافياً.. إذ الجملة بذلك مقول لقول الله آمراً ملائكته بإدخال آل فرعون النار ليدوقوا ما هو أشد من عذاب البرزخ، فهي بتقدير وعلى معنى: (ويقال لآل فرعون: ادخلوا النار لتُصَلُّوا بها أشد العذاب، بعد أن أمرنا بواسطة ملائكتنا بأن تُصَلُّوا سوءه عند غرقكم وفي حياتكم البرزخية).

ولك أن تراعي عند تدبرك للآيات - محل الشاهد - هذا المعنى.. كما لك أن تراعي البدء بالظرف مع ما بعده.. أو الوقوف عنده مستقلاً أو مع مراعاة ما قبله.. والغريب في الأمر أن كل ذلك وما تحمله العبارات والجمل من اتساع في المعاني، يحصل مع اتحاد الكلمات ودون أن تزيد كلمة أو تنقص أخرى.. وجلت قدرة من هذا كلامه!

\* ومما هو من هذا بسبيل كونه ظرفاً لما قبله أو بعده على المراقبة: قوله تعالى: {لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [المتحنة: ٣]، فقد نص على مراقبة قوله: (أولادكم) قوله: (يوم القيامة) مكر في (نهاية القول المفيد)، والقائمون على طبقات المصاحف العراقية والباكستانية.

وقد جاء ذلك في سياق الحديث عن أعداء الله وأنه ليس بوسعهم أن يُخلصوا المودة لأولياء الله لما بينهم من المباينة، وكان حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه قد بعث برسالة في الخفاء يخبر أهل مكة بفتحها وبخبر النبي وأصحابه، على الرغم من أن عادة النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا أن يُورِّي حتى لا تنكشف خططه لأعدائه، ولما عوتب رضي الله عنه على ما فعل، اعتذر بأن له أرحاماً أمّاً وإخوة؛ وأن ليس هناك من يمنع عشيرته، فأراد أن يتخذ عندهم يداً ليُحسنوا إلى من خلفهم بمكة من عشيرته، فتزل: (لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم يوم القيامة يفصل بينكم).

وكما هو متضح فإن الظرف (يوم القيامة) يصلح أن يكون ظرفاً للفعل المنفي (لن تنفعكم)، على نحو ما يصلح أن يكون ظرفاً للفعل الذي يليه وهو (يوم القيامة)، وفي ذلك من الثراء في المعنى مع اتحاد الكلمات ما فيه (٥٠).. وفي ملخص ذلك ومحصلته يقول الأشموني: "(وودوا لو تكفرون) -

(٥٠) وقد زاد هذا المعنى ثراء: قراءة (يُفصل) بالضم والبناء للمجهول، وعليها يكون (بينكم) هو نائب الفاعل كما في: (لقد تقطع بينكم).. وقراءة عاصم ويعقوب: (يُفصل) بالبناء للمعلوم وفاعله ضمير عائد إلى الله حذف لعلمه من المقام.. وقراءة حمزة والكسائي وخلف: (يُفصل) مبنياً للفاعل أيضاً مبالغة في الفصل والفاعل كسابقه.



يعني: في قوله تعالى قبلها: (إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفروا) -: تام، ومثله: (ولا أولادكم) إن جعل يوم القيامة ظرفاً للفصل، وليس بوقف إن علق الظرف بـ (تنفعكم)، وحينئذ لا يوقف على (بينكم)، بل على (يوم القيامة)، إذ يصير ظرفاً لما قبله، فكأنه قال: (لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم في هذا اليوم) (٥١).

وهو كلام بين في تقرير ما ذكرنا، فالكفار - حتى وإن كانوا ذوي قرابة - قوم، إن يظفروا بأهل الإيمان ويتمكنوا منهم - وهو معنى: (إن يثقفوكم) - (يكونوا لكم أعداء ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء)، أي: بالقتال والشتيم، ويتمنوا لو تردون عن دينكم وتكفرون بنبيكم، وعليه فإن موادّة أمثالهم ومصافاتهم خطأ جسيم وإثم عظيم منكم، ومغالطة لأنفسكم، وذلك أشبه بقوله تعالى في موضع آخر: (لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر) [آل عمران: ١١٨] .. ثم هم يوم القيامة - حيث الفصل بين أهل الكفر وأهل الإيمان - لن ينفعوكم.

وفي التعبير بالماضي في قوله: (وودوا) وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب: الدلالة على مسارعته في بسط اليد والألسن إليكم بالسوء وارتدادكم عن دين الله، كأنه قيل: (وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم)، يعني: أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من: قتل الأنفس، وتمزيق الأعراض، وردكم كفاراً؛ وردكم كفاراً أسبق المضارّ عندهم وأولها؛ لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم، لأنكم بذالون لها دونه، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه .

ووجه الاستئناف في قوله: (لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم) شبه كمال الاتصال، إذ نشأت الجملة عن سؤال مفروض ممن يسمع جملة: (وودوا لو تكفروا)، مؤداه ومفاده: ما آثار ذلك وما مدى خطر أمره؟ .. والوجه في عطف الأولاد على الأرحام: التتميم لشمول النهي قوماً لهم أبناء في مكة .. والوجه في تأخير العامل في الظرف (يفصل) عن الظرف وعن العامل الأول (ينفعكم) بيان صحة التنازع، إذ لا يلزم تقدم العاملين على المعمول المتنازع فيه إذا كان ظرفاً، لأن الظروف تتقدم عاملها .. والوجه في التذييل بقوله: (والله بما تعملون بصير) إظهار الوعد والوعيد، الوعد لمن آثر حب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وإنفاذ أوامرهما ووعيد لمن كان على خلاف ذلك (٥٢).

(٥١) منار الهدى ص ٣٩٠.

(٥٢) ينظر الكشاف للزمخشري ٤/ ٩٠ والتحرير والتنوير للطاهر ٢٨/ ١٤١ مجلد ١٣.

## المبحث الثاني

أثر البدء بـ (الجمل الواقعة حالاً أو شرطاً)؛  
والوقف عليها .. في إثراء المعنى واتساعه

أولاً: من بلاغة الوقف والبدء على الجمل  
(الحالية) الواردة على حد المراقبة  
ثانياً: من بلاغة الوقف والبدء على الجمل  
(الشرطية) الواردة على حد المراقبة



## أولاً: من بلاغة الوقف والبدء على الجمل (الحالية) الواردة على حد المراقبة القيود الواقعة جملاً حالية على سبيل المراقبة:

معلوم بالضرورة أنه قد يُؤتى بالحال لتوكيد عاملها، مثل: (وَلَّى مُدْبِرًا) [النمل: ١٠] .. أو لتوكيد صاحبها، كقولك: (جاء الطلاب كلهم جميعاً) .. أو لتوكيد مضمون جملة مؤلفة من اسمين معرفتين جامدتين، مثل: (هو الحقُّ بيننا) .. ومعلوم بالضرورة أيضاً أن التوكيد بالحال - أيًا كان نوعه - يعطي مزيد فائدة في الكلام، ومع تربية الفائدة بالحال يمكن الإشارة بها إلى أغراض بلاغية يُقصدُها البلغاء، فمثل قول القائل: (جاء عليه القوم راكبين) يتضمن الإشارة إلى أن الذين لم يأتوا راكبين ليسوا من عليّة القوم.

ومعلوم بالضرورة كذلك أن جملة الحال إذا سلط عليها نفي أو نهي، كان النفي أو النهي مسلطاً على القيد خاصة، وقد نص على الإمام عبد القاهر وألفت الانتباه إليه، إذ يقول رحمه الله: "وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء، إلا كان هو الغرض الخاص من الكلام والذي يُقصد إليه ويُزجى القول فيه، فإذا قلت: (جاءني زيد راكباً) و(ما جاءني زيد راكباً)، كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكباً أو تنفي ذلك، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقاً، هذا ما لا سبيل للشك فيه" (٥٣).

ولا يخفى على ذواق البلاغة والأدب تصيّد النكت والأغراض البلاغية من الحال أيًا ما كان موقعه مثبتاً كان أو منفيًا .. ونذكر هنا مما جاء في أبلغ الكلام وأفصحه وعلى حد المراقبة:

\* قول الله تعالى: {وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا (١٣) وَكَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا وَمَا تَلْبَثُوا بِهَا إِلَّا بَسِيرًا} [الأحزاب: ١٣، ١٤]؛ حيث أشار لمراقبة (إن بيوتنا عورة) (وما هي بعورة): صاحب (نهاية القول المفيد) والقائمون على مراجعة النسخة الباكستانية للمصحف الشريف - وفيه نجد النظم الكريم يفسر الظنون التي انتابت أهل النفاق ويكشفها ويفضحهم بها.

فقد ظن أولئك المنافقون أن ما قاله الله ورسوله من وعد بالنصر والظفر الآني؛ ثم بملك فارس

والظفر بسواري كسري فيما وعدوا به في مستقبل زمانهم، كان زوراً وغروراً حيث قطعوا بأن الغلبة واقعة لا محالة وألا وجه لإقامتهم مع محمد وأصحابه، ولسان حالهم يقول: لا إقامة لنا مع الذل والهوان، واخلولقوا يتفقون مع الأحزاب ليخرجوا بزعمهم من الأحران، ثم إن السامعين لهم عزموا على الرجوع عما بايعوا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلوا يستأذنونهم في ذلك، وطفقوا يتعللون بأن بيوتهم عورة وأن بها خللاً لا يأمن صاحبها السارق على متاعه والعدو على أتباعه، فبيّن الله كذبهم بقوله تعالى: (وما هي بعورة)، وبيّن قصدهم وما تُكِنُّه - بسبب الخوف - صدروهم من الفرار وزوال القرار.

وعليه فجملة: (إن بيوتنا عورة) هي من قولهم، وهي جملة حالية أو تفسير للاستئذان، ومعناها: (يستأذنونهم صلى الله عليه وسلم حال كونهم قائلين له: إن بيوتنا عورة) .. ويفسر هذا السياق: مواضع الوقف ويفصح عنها، وبحقها يقول صاحب المنار: الوقف على " (فارجعوا) حسن، ومثله: (إن بيوتنا عورة)، فصلاً بين كلام المنافقين وكلام الله تكديماً لهم، (وما هي بعورة) كاف، ومثله: (إلا فراراً)" (٥٤) .. ومعنى أن يسوغ البدء بقوله: (وما هي بعورة)، وأن يكون الوقف - من ثم - على قوله تعالى على ألسنتهم: (إن بيوتنا عورة) حسناً - وهو بعد مرتبة من مراتب الوقف - هو: ألا يتصل ما بعده - وهو هنا قوله: (إن بيوتنا عورة) - بما قبله معنى.

على أن هذا التباين المعنوي بين الجملتين غير مانع لأن يكون بينهما ما يعرف لدى أهل البلاغة وفي عُرفهم ومصطلحاتهم بـ (التوسط بين الكمالين)، وهو: (أن تتفق الجملتان خيراً أو إنشاءً، لفظاً ومعنى، مع وجود جامع بينهما)، فالجملتان هنا خبريتان لفظاً ومعنى، وقد وجد بينهما الجامع المشترك، كون الأولى مقولاً لقولهم وكون الثانية مقولاً لقول الله تعالى ورده عليهم، فكان هذا هو سر الوصل بينهما بالواو خاصة .. وهذا الاتفاق بين الجملتين ربما كان العامل الأساسي لأن تتصلا نطقاً، ويتم بالتالي البدء بقوله: (إن يريدون إلا فراراً) فيتحقق بذلك معنى المراقبة، ويكون الوجه في ذلك: أن يتسنى سرد شبهة أهل النفاق والرد عليها فوراً ودفعة واحدة، فتكون كالصفحة لهم والردع لمن تسول له نفسه أن يجذو حدوهم.

ووجه التأكيد بحرف (إن) في قوله تعالى على لسان أهل النفاق: (إن بيوتنا عورة) - أي ما كان

الأمر - : التمويه لإظهار قولهم: (بيوتنا عورة) في صورة الصدق، ذلك أنهم لما علموا أنهم كاذبون وأن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم كذبهم، جعلوا تكذيبه إياهم في صورة أنه يشك في صدقهم، فأكدوا الخبر .. ثم كان قوله تعالى: (وما هي بعورة) تكذيباً لهم بطريق المبالغة عن طريق تقديم المسند إليه المنفي على المسند شبه الجملة، ذلك أن المدينة كانت محصنة يومئذ بخندق، وكان جيش المسلمين حراسها، وإنما لم يقرن هذا التكذيب بمؤكد - على غرار ما قد سبق - لإظهار أن كذبهم واضح غير محتاج لتأكيد.

كما يلاحظ أن سياق الآية بدءاً من قوله تعالى بحقهم: (وما هي بعورة) وما بعده إلى آخر قوله: {وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُولُونَ الدُّبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا} [الأحزاب: ١٥]، معترضة بين جملة: (قل لن ينفعكم الفرار) عقبيها وجملة (ويستأذن فريق منهم النبي يقولون إن بيوتنا عورة) .. إلخ (٥٥) .. والوجه البلاغي فيه: حكاية ما كانوا عليه بالتفصيل حتى ينكشف أمرهم وحالهم أمام أنفسهم ليدركوا أن الله محيط بهم وبأحوالهم بل وبنواياهم الخبيثة؛ هذا أولاً .. ثم أمام الصحابة لتبدو سواهم وليُفضحوا وتكون فضيحتهم على رءوس الأشهاد ثانياً.

\* هذا، وقد وجد في المصاحف العراقية والباكستانية علامة المراقبة في قول الله تعالى: {لَعْنٌ لِمَ يَنْتَهـِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُحَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا (٦٠) مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا (٦١) سَنَةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَكِنْ نَجِدَ لِسَنَةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا} [الأحزاب: ٦٠ - ٦٢]؛ حيث مراقبة كلمة (قليلًا) كلمة (ملعونين)، وحيث النصب على الشتم والذم عند البدء بـ (ملعونين) تاماً والوقف حينئذ على (إلا قليلاً) (٥٦)،

والتقدير: (أذم ملعونين) .. ونظير هذا في النصب على الذم: قول الفرزدق:

كم عمة لك يا جرير وخالة \*\* فدعاء قد حلبت علي عشاري

شَعْرَةً تَقْدُ الفصيل برجلها \*\* فَطَارَةً لِقوادم الأبقاري

فنصب (شعارة) و(فطارة) .. على التخصيص بالذم، وفي اللسان: "الشَّعْرُ: الرفع، شجر الكلب يشعّر شغراً: رفع إحدى رجله ليبول .. وشعّر المرأة وبها يشعّر وأشغرها: رفع رجلها للنكاح ..

(٥٥) ينظر التحرير والتنوير ٢١ / ٢٨٦ من المجلد العاشر

(٥٦) المنصوب على المصدرية أو الظرفية أو على الحال بتقدير: (إلا قليلين أذلاء)

وشغرت الأرض والبلد: إذا خلت من الناس ولم يبق بها أحد يحميها ويضبطها" .. "والفطاريُّ من الرجال: القدم الذي لا خير عنده ولا شر، مأخوذ من السيف الفطار الذي لا يقطع .. وسيف فطار: فيه صدوع وشقوق" .. و"المرأة الفدعاء: التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل" (٥٧) .

وواضح من كلام أهل الاختصاص أن البدء بقوله: (ملعونين) على الذم والتقدير لمعنى: (أذم ملعونين)، يلزمه الوقف على (إلا قليلاً) عند من قال بالمراقبة بينهما .. وفي الآية على هذا المعنى - وهذا من أسرار ونكات وأوجه الوقف على (قليلاً) - "إشارة إلى أن من توجه عليه إخلاء منزل مملوك للغير بوجه شرعي أن يمهل ريثما ينتقل بنفسه ومتاعه وعياله برهة من الزمان حتى يتيسر له منزل آخر على حسب الاجتهاد .. والاستثناء شامل لمن يرى جواز نحو ذلك" (٥٨) .

ومن وصل (ملعونين) بما قبلها عدّها حالاً من ضمير الفاعل في (لا يجاورونك) العائد على المنافقين، فكأنه قال: (ثم لا يجاورونك إلا في حال ما لعنوا) قاله والزمخشري وأبو البقاء، وقال ابن عطية: "لأنه بمعنى: (ينتفون منها ملعونين)" .. والمعنى: "إن أصروا على النفاق لم يكن لهم مقام في المدينة إلا وهم مطرودون ملعونون، وقد فعل بهم هذا، فإنه لما نزلت سورة براءة) جُمعوا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (يا فلان قم فاخرج فإنك منافق؛ ويا فلان قم)، فقام إخوانهم من المسلمين وتولوا إخراجهم من المسجد" (٥٩) .

على أن ما ذكر من وجهي البدء بـ (ملعونين) أو وصلها بما قبلها وإساعة حمل المعنى في الآيتين على أيٍّ من الوجهين، يمثل سر تباين أصحاب الوقوف في الحكم على درجة ونوع الوقوف وما يمليه السياق ويضيفه من معان جمّة، وإن كان كل ذلك يأتي - في الحقيقة - في إطارٍ من تحقيق معنى المراقبة.

فقد نقل القرطبي عن محمد بن يزيد أن الوقف على (ملعونين) من "تمام الكلام وهو منصوب على الحال، وقال ابن الأنباري: (قليلاً)، (ملعونين) وقف حسن، وقال النحاس: (ويجوز أن يكون التمام

(٥٧) ينظر لسان العرب مواد: (شغر) و(فطر) و(فدع).

(٥٨) روح المعاني ٢٢ / ١٣٠ من المجلد الثاني عشر

(٥٩) تفسير القرطبي ٨ / ٥٥١٥ .

(إلا قليلاً) وتنصب (ملعونين) على الشتم" (٦٠) .. وقال أبو عمرو الداني: إن الوقوف على " (ملعونين) كاف إذا جُعل حالاً .. فإن نُصب على الذم فالوقوف على (إلا قليلاً) تام" .. وقال السجاوندي في علة جواز الوقف على (إلا قليلاً): "أن قوله: (ملعونين) يُحتمل أن يكون حالاً من قوله: (يجاورونك)، أو منصوباً على الشتم"، كما ذكر أن علة جوازه على (ملعونين): "أن جملة الشرط تصلح صفة لهم واستثناءً"، قال: "والأولى أن تجعل صفة إذا حُمِل على الشتم ووقف على (قليلاً)" (٦١) .

وأما من ذهب من أهل الوقوف إلى حمل الاستثناء على تقدير: (لا يجاورك إلا القليل منهم على أذلّ حال وأقله)، فقد جعله - أعني: الاستثناء - شاملاً للزمان وللحال، كون المعنى في الآية على هذا التقدير: أنه حتى "في ذلك القليل الذي يجاورونك فيه يكونون ملعونين مطرودين من باب الله وبابك، وإذا خرجوا لا ينفكون عن المذلة، ولا يجدون ملجأ، بل أينما يكونون يُطلبون ويؤخذون ويُقتلون .. وهذه سنة جارية وعادة مستمرة تُفعل بالمكذبين، وهذه السنة ليست مثل الحكم الذي يبدل وينسخ، فإن النسخ يكون في الأحكام، أما الأفعال والأخبار فلا نسخ" (٦٢)، فهم من الحقارة بحيث لا يُؤمّنون في أنفسهم ولا في ديارهم ولا في أموالهم .

ولعل هذا ما عناه الزمخشري في الكشاف ٣ / ٢٧٥ بقوله بجواز "دخول حرف الاستثناء على الحال والظرف معاً كما في قوله تعالى: (إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه) [الأحزاب: ٥٣]"، غير أنه على هذا المعنى وذلك التقدير لا يكون ثمة وقف على (قليلاً) ولا حتى (ملعونين)، وعليه فإنه لا يستقيم أن يكون ثمة وقف على أي من الموضعين (قليلاً) و(ملعونين) لاتصال ما قبلهما بما بعدهما .. وكل ما ذكرنا هو - بلا أدنى ريب - من الثراء الذي تتسع له معاني الآيات محل الشاهد .

(٦٠) ينظر السابق

(٦١) المكتفي لأبي عمرو الداني ص ٤٦١ وعلل الوقوف للسجاوندي ٣ / ٨٢٣ .

(٦٢) ينظر التفسير الكبير للرازي ١٢ / ٦٢٣ .

## ثانياً: من بلاغة الوقف والبدء على الجمل (الشرطية) الواردة على حد المراقبة

وعادة ما يدخل الشرط على الجملة لربط الحكم فيها بحكم آخر في جملة أخرى ربطاً شرطياً، فتكون الجملتان بمثابة جملة واحدة، وتُسمى عندئذٍ جملة شرطية .

ويلاحظ في الجملة الشرطية أنّ الشرط فيها قيدٌ للحكم في الجملة التي هي جواب الشرط، ففي قولنا: (من آمن وعَمِلَ صالحاً دخل الجنة)، نلاحظ أنّ تحقق الإيمان والعمل الصالح المبيّن في الجملة الأولى قد جُعِلَ في الكلام شرطاً لتحقيق دخول الجنة في الجملة الثانية، والأداة الرابطة بين الجملتين هنا كلمة (من) الشرطية .. ومما جاء شرطاً في آي الذكر الحكيم على حد المراقبة:

\* قوله تعالى مخاطباً نساء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً) [الأحزاب: ٣٢]، وفيه يقول الآلوسي: " (إن اتقيتن) شرط لنفي المثلية وفضلهن على النساء، وجوابه محذوف دل عليه

المذكور قبله، والاتقاء بمعناه المعروف في لسان الشرع<sup>(٦٣)</sup>، والمفعول محذوف، أي: (إن اتقيتن مخالفة حكم الله تعالى ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم)، والمراد: (لستن كأحد من النساء إن دمتن على اتقاء ذلك)؛ كون التقوى متحققة فيهم لا محالة، ومثله شائع .. أو هو على ظاهره، والمراد به: التهيج بجعل طلب الدنيا والميل إلى ما تميل إليه النساء - لبعده من مقامهن - بمنزلة الخروج من التقوى"<sup>(٦٤)</sup>.

على أن مراد الآلوسي بقوله: إن الشرط في قوله تعالى (إن اتقيتن) "النفي المثلية": أنه قيد في نفي أن يُشَبَّهن - سبحانه - بأحد من النساء، أو بمعنى أدق وعلى حد قول الطاهر: "ليس لقصد الاحتراز عن ضد ذلك، وإنما هو إلهاب وتحريض على الازدياد من التقوى، وقريب من هذا المعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لحفصة: (إن عبد الله - يعني: أخاها - رجل صالح لو كان يقوم من الليل)، فلما أبلغت حفصة ذلك عبد الله لم يترك قيام الليل بعد ذلك، لأته علم أن المقصود: التحريض على

(٦٣) يعني: من التقوى، وموضع التاء فيه واو، فأصلها (وَقَوَى) على وزن (فَعَلَى) من وقيت، فلما فتحت الواو قلبت تاء ثم تركت التاء في تصريف الفعل على حالها في التقي والتقوى والاتقاء، وقيل في معناها فيما قيل: (ألا يراك ربك حيث نمأك ولا يفقدك حيث أمرك).

(٦٤) روح المعاني ٢٢ / ٨ مجلد ١٢.



القيام" (٦٥)؛ وهو في معنى ما ذكره الآلوسي .. وكان الطاهر قد استحسّن الوقف على (إن اتقيتن) وجعل قوله تعالى: (فلا تخضعن بالقول): تفرّيع وليس هو جواب الشرط، وقد عُطف عليه قوله تعالى: (وقلن قولاً معروفاً) .

= أو هو شرط، جوابه قوله تعالى: (فلا تخضعن بالقول)، والالتقاء بمعناه الشرعي أيضاً (٦٦) .. وظاهر عبارة الكشف اختيار كون (إن اتقيتن) شرطاً لجوابه فلا تخضعن، وفسر (إن اتقيتن) بـ: (أن أردتن التقوى وإن كنتن متقيات)، مشيراً بذلك إلى أنه لا بد من تجوُّز في الكلام لأن الواقع أن المخاطبات متقيات فأما أن يكون المقصود الأولى المبالغة في النهي فيفسر بـ (إن أردتن التقوى)، وإما أن يكون المقصود التهيج والإلهاب، فيفسر بـ: (إن كنتن متقيات)؛ فليس في ذلك جمع بين الحقيقة والجاز كما تُوهَّم، وقد قرر ذلك في الكشف، ومعنى لا تخضعن بالقول لا تُجبن بقولكن خاضعاً أي: لينا خثناً على سنن كلام المرييات والمومسات، وحاصله: لا تُلنّ الكلام ولا تُرَقِّقنه، وهذا على ما قيل في غير مخاطبة الزوج ونحوه كمخاطبة الأجانب وإن كن محرمات عليهم على التأيد.

ومما سبق يتبين إساعة الوقوف على (إن اتقيتن) فيكون الوقف كاف (٦٧) على ما أفاده الوجه الأول من ضم الشرط لما قبله .. وهو كذلك عند الوقف على (بالقول) في حال البدء بالشرط

(٦٥) التحرير للطاهر ٢٢ / ٧ مجلد ١١ .

(٦٦) وفي (البحر) أنه بمعنى: الاستقبال، أي: (إن استقبلتن أحداً فلا تخضعن)، وهو بهذا المعنى معروف في اللغة - يعني: من الالتقاء وهو جعل بينك وبين الشيء وقاية، كما في قوله تعالى: (فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة) [البقرة: ٢٤] - قال النابغة:

سقط النصف ولم تُرد إسقاطه \* فتناولته واتقتنا باليد

أي: استقبلتنا باليد، ويكون هذا المعنى أبلغ في مدحهن إذ لم يُعلّق فضلهن على التقوى ولا علّق نهيهن عن الخضوع بها، إذ هن متقيات لله تعالى في أنفسهن، والتعليق يقتضي ظاهره أهن لسن متحليات بالتقوى .. وفيه: أن (اتقى) بمعنى: استقبل وإن كان صحيحاً لغة، وقد ورد في القرآن كثيراً كقوله تعالى: (أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب) [الزمر: ٢٤] إلا أنه لا يتأتى هاهنا، لأنه لا يستعمل في ذلك المعنى إلا مع المتعلق الذي تحصل به الوقاية، كقوله سبحانه: (بوجهه)

(٦٧) وإليه الإشارة بقول الأشموني في المنار: " (إن اتقيتن): كاف - وكذا قال الأنصاري - وقال علي بن سليمان الأحفش:

تام"

على أن يكون جوابه ما بعده .. وقد قال بالمراقبة بينهما القائمون على طبعات المصاحف  
الدمشقية والمصرية القديمة.



# المبحث الثالث

من بلاغة وقوف التعانق في رعوس الآيات





بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ} [غافر: ٦٩، ٧٠]؛ حيث جاء النص على مراقبة (يصرفون) لـ (رسلنا) في (نهاية القول المفيد) والطبعة الباكستانية للمصحف الشريف.

٧) وقوله: {سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِالذِّكْرِ زَعِيمٌ} (٤٠) أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فليأتوا بشركائهم إن كانوا صادقين (٤١) يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ} [القلم: ٤٠ - ٤٢]؛ حيث وضعت علامة المراقبة على (زعيم) و(شركاء) في الطبعت العراقية والباكستانية للمصحف الشريف .

٨) وقوله سبحانه عن تنزل الملائكة والرحمات على عبادة في ليلة القدر: {تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ} (٤) سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ} [القدر: ٤، ٥]؛ حيث وضعت علامة التعانق بين (أمر) و(سلام) وذلك في الطبعة الباكستانية .. وكان الشيخ محمد صادق الهندي، قد عرض لجميع هذه المواضع وعدّها في كتابه (كنوز أطراف القرآن) من وقوف المراقبة.

وكنت قد تعرضت قبل في العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة، لطرف من هذا اللون من الوقوف، ولمواضع أخرى منه في آي التزليل، إلا أنا لم نعرض لهذه المواضع .. وقد ذكرت هنالك أن هذا اللون من الوقوف على رؤوس الآي ووضع علامات التعانق عليها مما يسيغه علماء الوقوف .. مع الوضع في الاعتبار أن الوقوف على رؤوس الآيات سواء تعلق هذا الوقوف بما قبله أو بما بعده على ما استقر عليه أهل الاختصاص، هو من السنة المتبعة، ففي طيبة النشر أن "الوقف الحسن، هو: الذي تعلق ما بعده التعلق اللفظي، إلا أن تكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لجيئه عنه صلى الله عليه وسلم ، ففي حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ، قرأ آية آية" (٦٨).

وفي الحديث المتصل الإسناد إلى أم سلمة - رضي الله عنها - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته، يقول: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الفاتحة: ٢]، ثم يقف، ثم يقول: {الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفاتحة: ١]، ثم يقف، ثم يقول: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} [الفاتحة: ٤]، ثم يقف" (٦٩)،

(٦٨) شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم النويري ١ / ٣٢٨ والحديث في عون المعبود ١١ / ٢٤ وقد رواه أبو داود والترمذي.

(٦٩) الحديث وبنحوه في مسند ابن راهويه ١ / ١٠٥ ومسند أبي يعلى ٧٠٢٢ كما أخرجه الدار قطني بإسناد صحيح ورواه ثقات وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٤٠٠١)

"وهذا - على حد ما ذكر الأشموني - أصل معتمد في الوقف على رؤوس الآي" (٧٠) .. وهو - كما هو ملاحظ - العامل المشترك بين المواضع الثمانية السالفة الذكر. غير أن الأمر يقتضي ويستوجب التعرض لمقتضيات أحوال كل منها، لنقف على مرامي هذه الوقوف ولنتدبر ما أفادته سياقاتها .

(١) فقد كان حديث آيات البقرة عن فضل الله على الصحابة وعموم الأمة: أن قد هداهم إلى ما هدى إليه الأمم السابقة وأتباع الأنبياء السابقين، من توحيد الله واتباع أوامره واجتناب نواهيه، وألا يخشوا في إنفاذ ذلك وإعماله لومة لائم وبخاصة أولئك الذين طفقوا يشككون المسلمين في أمر تحويل القبلة من المنافقين وأهل الكتاب من اليهود. وأن قد حباهم دون سائر الأمم وأتباع الأنبياء بالتوجه إلى قبلة أبيهما إبراهيم عليه السلام أبي الأنبياء؛ دون غيرهم من المرسلين والأمم والأتباع.

وهنا تتعدد مرامي آيات سورة البقرة المتعلقة بأمر تحويل القبلة، والتي منها قوله: { وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ (١٤٤) } وَلَئِنِ اتَّيْتِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتِهِمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ { [البقرة: ١٤٤، ١٤٥]، وتتعدد في ثناياها مواضع الوقوف .. وقبل الكلام عن سبب تعدد هذه

الوقف لا بد من التنبيه إلى أن ثمة اختلافًا في متعلق اللام في قوله: (ولأتم نعمتي عليكم): فمن قائل: إنه متعلق وراجع إلى قوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة)، فقد جاء عقيها: (ولأتم نعمتي عليكم)؛ فبين الله تعالى أنه حوّلهم إلى هذه الكعبة لهاتين الحكمتين: انقطاع حجتهم عنه، وتمام النعمة، وقد أوضح أبو مسلم بن بحر الأصفهاني ما في ذلك من النعمة، وهو أن القوم كانوا يفتخرون باتباع إبراهيم في جميع ما كانوا يفعلون فلما حوّل صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس لحقهم ضعف قلب، ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يجب التحول إلى الكعبة لما فيه من شرف البقعة فهذا موضع النعمة.

ومن قائل: إن متعلق اللام محذوف، والمعنى: (ولإتمام النعمة عليكم وإرادتي اهتداءكم أمرتكم

(٧٠) منار الهدى ص ١٢، والحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد.

بذلك) .

ومن قائل: إنه يكمن في عطف إتمام النعمة علة مقدره، كأنه قيل: (واخشوني لأوفقكم ولأتم نعمتي عليكم) .. ولكل وجهة هو موليها؛ وإن كنت أرى أن القول الأول هو الأقرب إلى الصواب .. ويدعوننا ما سبق للحديث عن سر تعدد الوقوف .. وأقول: إن

= في ذهاب بعض أئمة التفسير وأهل الاختصاص إلى جواز أن يكون قوله تعالى: (ولأتم نعمتي عليكم) مقطوع في موضع رفع بالابتداء والخبر مضمرة، والتقدير: (ولأتم نعمتي عليكم عرفتكم قبلي أو أمرتم بالتوجه إليها) على ما أفاده الزجاج - وهو من المرجحين للرأي الثاني من الآراء السالفة الذكر - يكون إتمام النعمة هي الهداية إلى القبلة، وعليه يتم الوقف على (تهدون) لتتمام المعنى (٧١)، وإنما سوغ ذلك انسحابه على "كل لام قبلها واو ولم يكن معطوفاً على لام (كي) قبلها، أما إن عطف على لام قبلها كقوله تعالى: (ولتعلموا عدد السنين) - في الآية الكريمة: {وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلُّ شَيْءٍ فَصْلَانَهُ تَفْصِيلًا} [الإسراء: ١٢]، فإنه معطوف على (لتبتغوا فضلاً)؛ لأن لام العلة في التعلق كـ (لام) (كي)، فلا يوقف على (فضلاً من ربكم) ولا على (مبصرة) لشدة التعلق" (٧٢).

وعليه فإن الوقوف على قوله (ولعلكم تهدون) - والحال كذلك - جائز وبخاصة أنه - فضلاً عما سبق ذكره - وقوف على رأس آية وهو سنة .. أو هو تام كما نص على ذلك النكزاي في (الافتداء في معرفة الوقف والابتداء) ١ / ١٧٧، والأشموني في (منار الهدى في بيان الوقف والابتداء) ص ٥١ والأنصاري على حاشيته، لعدم اتصال ما بعد (لعلكم تهدون) بما قبلها .. وتلك هي علة الوقوف على (ولعلكم تهدون) وعلته كذلك في البدء بقوله تعالى عقيبتها: (كما أرسلنا فيكم رسولاً .. الآية وما بعدها

وفي البدء بما ذكرنا من قول الله تعالى: (كما أرسلنا فيكم رسولاً .. الآية) والذهاب - من ثم - إلى أن الكاف متعلق بما بعده، يكون وجه التشبيه: الدلالة على أن النعمة بالذكر جارية مجرى النعمة

(٧١) والبدء من ثم بقوله: (كما أرسلنا .. الآية) واتصالها كما سيأتي بقوله: (فاذكروني أذكركم)

(٧٢) المنار ص ٥١

بالرسالة، ويكون التقدير: (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يعلمكم الدين والشرع، فاذكروني أذكركم) وهو اختيار الأصم، وتقريره: إنكم كنتم على صورة لا تتلون كتاباً، ولا تعلمون رسولاً، ومحمد صلى الله عليه وسلم رجل منكم ليس بصاحب كتاب، ثم أتاكم بأعجب الآيات يتلوه عليكم بلسانكم.

وفيه: ما في كتب الأنبياء .. وفيه: الخبر عن أحوالهم .. والتنبيه على دلائل التوحيد والمعاد .. والتنبيه على الأخلاق الشريفة والنهي عن أخلاق السفهاء، وفي كل ذلك أعظم البرهان على صدقه صلى الله عليه وسلم، فكان المعنى: (كما أوليتكم هذه النعمة وجعلتها لكم دليلاً، فاذكروني بالشكر عليها، أذكركم برحمتي وثوابي)، وهذا ما يؤكد قوله تعالى: {لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [آل عمران: ١٦٤]، فلما ذكّرهم بهذه النعمة والمنة، أمرهم في مقابلتها بالذكر والشكر.

فإن قيل: (كما) هل يجوز أن يكون جواباً للأمر في (اذكروني) فتخرج الكاف في (كما أرسلنا) من كونها للتشبيه لمعنى التعليل على حد قول السمين الحلبي؟ قلنا: جوزه الفراء وجعل لـ (اذكروني) جوابين: أحدهما: (كما)، والثاني: (أذكركم) وبكليهما يتم الوقف على (تهدون) على الأرجح .. ووجه ذلك: أنه أوجب عليهم الذكر ليدكرهم الله برحمته، ولما سلف من نعمته، قال القاضي: والوجه الأول أولى؛ لأنه قبل الكلام إذا وجد ما يتم به الكلام من غير فصل فتعلقه به أولى (٧٣) .. وبه يتوجه الوقوف على (تهدون) واتصال (كما) بالأمر في (اذكروني) لهذا التعلق على النحو التي تقرر آنفاً وترجح، وبالتالي مراقبة قوله: (تهدون) لقول: (تكفرون).

ولا يبعد في هذه الحال تعلق الكاف بما قبله من قوله تعالى: (ولأتم نعمتي عليكم) ليكون المعنى: (ولأتم نعمتي عليكم في الدنيا بحصول الشرف، وفي الآخرة بالفوز بالثواب، كما أتممتها عليكم في الدنيا بإرسال الرسول) .. أو: (ولأتم نعمتي عليكم في أمر القبلة كما أتممتها بإرسال رسول منكم) (٧٤) .. أو: (كما أرسلنا فيكم رسولا من شأنه وصفته كذا وكذا، فكذلك جعلناكم أمة

(٧٣) ينظر تفسير الرازي ٢/ ٥٣٠ وما بعدها، والدر المصون للسمين الحلبي ٢/ ١٨٣ .

(٧٤) ينظر المقتطف من عيون التفاسير للعلامة مصطفى الخيري المنصوري ١/ ١٧٤ .



وسطا)، وهو قول أبي مسلم الأصفهاني .. أو: (ولأتم نعمتي عليكم ببيان الشرائع، وأهديكم إلى الدين إجابة لدعوة إبراهيم، كما أرسلنا فيكم رسولا إجابة لدعوته) وقد أورد ذلك ابن جرير الطبري<sup>(٧٥)</sup>، وأوضح أن العلة فيه، هي: قول الله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: (ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتك ويزكيهم) [البقرة: ١٢٩]، وقوله قبل ذلك: (ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا) [البقرة: ١٢٨] .. وبأي من هذه التقديرات يكون تمام الوقف على (تعلمون)<sup>(٧٦)</sup> دون (تتدون)، ويتحقق من ثم الوجه الآخر لوقوف المعانقة، لما هو معلوم من أن وقوف التعانق إنما يتحقق بالوقوف على أحد الوقفين السائغين، بحيث لو تم الوقف على أحدهما لا يتم الوقف على الآخر.

كما لا يبعد أن يكون المعنى: (فاذكروني كما أرسلنا فيكم رسولا)، إذ بموجبه يكون تعلق (كما) بقوله: (ولأتم) وبقوله في نفس الوقت بقوله (فاذكروني أذكركم) .. أو يكون المعنى: (إن الله أمرهم بالخشية لئتم نعمته عليه في أمر القبلة كما أنعم عليهم بإرسال الرسول)، وربما كانت تلك علة أخرى للوقوف على (تعلمون) والبدء من ثم بقوله: (فاذكروني أذكركم)، وبخاصة مع طول الكلام، ذلك أنه وعلى حد قول الأشموني: "إذا تقاربت الوقوف بعضها من بعض، لا يوقف عند كل واحدة إذا ساعده النفس، وإن لم يساعده وقف عند أحسنها، لأن ضيق النفس عند بلوغ التمام يسوغ الوقف، ولا يلزم الوقف على رؤوس الآي، كما جعل شيخ الإسلام طول الكلام مسوغاً للوقف"<sup>(٧٧)</sup>.

وبرأيي أنه وبهذين التوجيهين لا وجه للمراقبة، ويتعين في الأخير منهما بالذات البدء بجملة الشرط في قوله تعالى: (فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون)، وفيه أنه تعالى كلفنا بأمرين: الذكر، والشكر.

فأما الشكر الذي هو على تمام نعمة الهداية، فقد سبق القول فيه والكلام عنه بإفاضة .. وأما الذكر: فقد يكون باللسان، وقد يكون بالقلب، وقد يكون بالجوارح، فذكرهم إياه باللسان أن يمدوه

(٧٥) وهو أحسن الأقوال وقد نسبه القرطبي إلى الفراء.

(٧٦) والبدء من ثم بقوله: (فاذكروني أذكركم)

(٧٧) منار الهدى ص ٩

ويسبحوه ويمجدوه ويقرءوا كتابه، وذكرهم إياه بقلوبهم: أن يتفكروا في الدلائل الدالة على ذاته وصفاته، ويتفكروا في الجواب عن الشبهة القادحة في تلك الدلائل .. أو: أن يتفكروا في الدلائل الدالة على كيفية تكاليفه وأحكامه وأوامره ونواهيه ووعدده ووعدده، فإذا عرفوا كيفية التكليف وعرفوا ما في الفعل من الوعد، وفي الترك من الوعيد سهل فعله عليهم .. أو أن يتفكروا في أسرار مخلوقات الله تعالى حتى تصير كل ذرة من ذرات المخلوقات كالمرآة المجلوة المحاذية لعالم القدس، فإذا نظر العبد إليها انعكس شعاع بصره منها إلى عالم الجلال وهذا المقام مقام لا نهاية له.

أما ذكرهم إياه تعالى بجوارحهم، فهو أن تكون جوارحهم مستغرقة في الأعمال التي أمروا بها، وخالية عن الأعمال التي نهوا عنها، وعلى هذا الوجه سمي الله تعالى الصلاة ذكراً بقوله: (فاسعوا إلى ذكر الله) فصار الأمر بقوله: (اذكروني) متضمناً لجميع الطاعات، فلهذا روي عن سعيد بن جبير أنه قال: اذكروني بطاعتي فأجمله حتى يدخل الكل فيه<sup>(٧٨)</sup>، أما قوله: (أذكركم) فبالثواب والمدح، وإظهار الرضا والإكرام، وإيجاب المترلة.

ومما سبق يعلم أن وجه التشبيه في تعلق الكاف - في قوله: (كما أرسلنا) - بقوله: (ولأتم نعمتي عليكم): (أن النعمة في أمر القبلة كالنعمة بالرسالة، كون نعمه تعالى لا تحصى ولا تعد)، وإن قلنا أنه متعلق بـ (اذكروني) ففيه دلالة على أن النعمة بالذكر جارية مجرى النعمة بالرسالة وفي إجمال ما مرّ في مراعاة المراقبة يقول الأشعري - رحمه الله - وقد تبعه الأنصاري على هامش

المنار: الوقوف على " (تهدون) تام<sup>(٧٩)</sup>، إن علق (كما) بقوله: (فاذكروني) .. ولا يوقف على (تهدون) إن علق الكاف بما قبلها (ولأتم)، والمعنى على هذا: أن الله أمرهم بالخشية ليتم نعمته عليهم في أمر القبلة كما أنعم عليهم بإرسال الرسول، وعلى هذا التفسير يوقف على (تعلمون) .. ويقول في نفس السياق وبحق ربط جمل الآي بعضها ببعض وهو ما يعني تعلق الكاف بما قبلها وبما

(٧٨) وإلا فللناس في هذه الآية - من غير ما سبق - عبارات: الأولى: اذكروني بطاعتي أذكركم برحمتي .. الثانية: اذكروني بالدعاء والإذعان أذكركم بالإجابة والإحسان .. الثالثة: اذكروني بالثناء والطاعة أذكركم بالثناء والنعمة .. الرابعة: اذكروني في الدنيا أذكركم في الآخرة .. الخامسة: اذكروني في الخلوأ أذكركم في الفلوات .. السادسة: اذكروني في الرخاء أذكركم في البلاء .. السابعة: اذكروني بطاعتي أذكركم بمعونتي .. الثامنة: اذكروني بمجاهدتي أذكركم بمدايتي .. التاسعة: اذكروني بالصدق والإخلاص أذكركم بالخلاص ومزيد الاختصاص .. العاشرة: اذكروني بالربوبية في الفاتحة أذكركم بالرحمة والعبودية في الخاتمة (٧٩) والتام كما هم معلوم بالضرورة: ألا يتصل ما بعد الوقف بما قبله لا لفظاً ولا معنى

بعدها وانعدام المراقبة - بالطبع - على إثر ذلك: "تتدون) .. ليس بوقف إن علق - كما - بقوله قبل: (ولأتم)، أي: فاذكروني (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم) ، فإن جزاء هذه النعمة، هو: ذكري والشكر لي، وعلى هذا لا يوقف على (تعلمون) لتعلق الكاف بما بعدها في قوله: (فاذكروني)" (٨٠) .

(٢) ويتأمل ما جاء من وقف المراقبة في قوله تعالى: {يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ (١٧١) الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ (١٧٢) الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ} [آل عمران: ١٧١ - ١٧٣]؛ حيث مراقبة قوله: (المؤمنين) قوله: (القرح) .. يلاحظ أن النظم القرآني هنا يكشف عن حقيقة أن الشهداء كما يستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم (ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون) على نحو ما سبق من آيات، فإنهم هنا يستبشرون لأنفسهم بما رزقوا من النعيم المقيم.

وإنما أعاد (يستبشرون) لأن الاستبشار الأول كان بأحوال الذين لم يلحقوا بهم من خلفهم، أما هنا فعن أحوال أنفسهم خاصة، وعليه فليس ثمة تكرار، وأيضا لحصول الفرحة بما حصل في الحال على غرار ما عرفوا من حصوله في المال، وأن الله في الحالين لا يضيع أجر المحسنين، ولا غرو فهم من استجابوا لله والرسول صلى الله عليه وسلم في جميع حالات الرخاء والشدة والمنشط والمكره والعسر واليسر، والأمر ممتد فيهم وفيمن يفعل فعالمهم إلى يوم القيامة كل بحسبه.

ويحق لنا أن نقول إنه وبتعمد الوقف على قوله: (أجر المؤمنين) كونه جائزا للسنة ولعلة أنه رأس آية، يكون الوقف من قبيل الوقف التام، ولا يعكر على هذا أن (الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرحة) في موضع جر صفة للمؤمنين، إذ يمكن لما بعده أن يستقل بجملته كما سيأتي، على نحو ما استقل المعنى بما قبله.

أقول: إن هذا مع صحة جعل (الذين استجابوا) صفة للمؤمنين ليسوغ معه الوقف على (القرح)، أو إساعة البدء بقوله: (الذين استجابوا) بما يحقق عدم الوقوف على (القرح)، وذلك: بجعل (الذين

(٨٠) منار الهدى ص ٥١ وينظر بهامشه المقصد لتركيا الأنصاري

استجابوا) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هم الذين استجابوا)، أو مبتدأ خبره جملة (للذين أحسنوا ..)، و(منهم) حال من الضمير في (أحسنوا)، أو يجعلهم مفعولاً به على القطع بقصد المدح، بأن أضمر الفعل: (أعني)، فنصب به (الذين استجابوا ..) لمن ارتأى صحة ذلك .. تتحقق معنى المراقبة. ذلك أنه وبالوقف على أيٍّ من (أجر المؤمنين) أو على (القرح)، يحمل معاني الآي على الأوجه الإعرابية السالفة الذكر، يصح الوقف على (أجر المؤمنين) دون الوقف على (القرح)، على نحو ما يصح إذا ما أحدثنا العكس فوصلنا (أجر المؤمنين) بما بعدها ل يتم المعنى بالوقف على (القرح).

ولعل هذا ما أحمله وأفاده الأشموني بقوله: إن الوقف على " (أجر المؤمنين) تام، إن رُفِعَ (الذين) بالابتداء وما بعده الخبر، أو رُفِعَ خبر مبتدأ محذوف، أي: (هم الذين استجابوا)، وكاف إن نُصِبَ على المدح بتقدير: (أعني) .. وليس بوقف إن جُرِّ ذلك بأنه نعت للمؤمنين أو كان بدلاً منهم" (٨١) .. على أن من رضي يجعل (الذين استجابوا) نعتاً لـ (المؤمنين) مع جعل (الذين) قال لهم الناس) التالية للآية محل الشاهد، بدل من (الذين استجابوا) أو صفة، فقد أخرج الآية من دائرة وقف المراقبة وإن ساغ له فعل ذلك.

ولله در التريل! الكلام واحد، وإفادته لكل هذه المعاني حاصل وواقع، والأوجه الإعرابية متحققة دون ما أدنى تعسف، وأينما حللت على واحدة مما ذكر أو رحلت عنه، تجد العطاء القرآني والسخاء في إضفاء جميع ما تم سرده من المعاني .. وسبحان من هذا كلامه!.

٣) وبنقلنا إلى قوله تعالى عن قوم شعيب: { فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ (٧٨) فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ (٧٩) وَلَوْ طَآ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَنَاتُونَ الْفَآحِشَةَ مَا سَبَقْتُكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ } [الأعراف: ٧٨ - ٨٠]؛ حيث مراقبة قوله: (جاثمين) قوله: (فيها) .. نلاحظ أن الإمام القرطبي يُصدّر كلامه في هذه الآية بقوله: "قال الجرجاني: قيل - يعني في قوله تعالى (الذين كذبوا شعيباً كأن لم يغنوا فيها) - هذا كلام مستأنف؛ أي: (الذين كذبوا شعيباً صاروا كأنهم لم يزالوا موتى)، و(يغنون): يقيموا"، كذا بأسلوب التضعيف: (قيل) .. ثم يقول بحق بقية الآية: (الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين):

(٨١) منار الهدى ص ٩٢ بتصرف وينظر هامشه والدر المصون للسمين الحلي ٣ / ٤٨٨.

"ابتداء خطاب".

في إشارة منه لما تحمله الآية في وجوه لوقوف المراقبة، ومن إساغية للبدء بهذا الكلام المستأنف سواء بحق الجزء الأول من الآية يجعله مبتدأً خبره نفس الموصول الثاني وخبره، ومن وقوف - من ثم - على (جاثمين)، وهو - بالمناسبة - من قبيل الوقف الكافي .. فإنه بهذا، وباعتبار أن الوقف على (جاثمين) سنة متبعة كونها رأس آية

أقول: إن هذا الذي ارتضاه القرطبي، بضميمة ما تحمله الآي من وجوه أخرى تقضي بعدم الوقف على (جاثمين)، يجعل ما بعده نعتاً لما قبله، أو بدلاً من الضمير في (أصبحوا)، أو جعل الموصول الثاني منصوباً بإضمار (أعني)، أو عدُّ ما تبناه القرطبي وارتضاه هو بحق النظم القرآني في: (الذين كذبوا شعيباً) الثانية من أنه: "ابتداء خطاب" (٨٢) خبره (كانوا هم الخاسرين)، والبدء من ثم بقوله: (الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين) يتحقق معنى المراقبة .

إذ بما ذكرنا يصح تمام الوقف على (جاثمين) والبدء بما بعده حتى قوله: (كانوا هم الخاسرين) باعتبارها ابتداء خطاب، على نحو ما يصح وصل (جاثمين) بما بعده مع مراعاة الوقف على (كأن لم يغنوا فيها) والبدء - من ثم - بقوله: (الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين) (٨٣) .

ولك أن تتخيل وتتأمل ما تحمله هذه الوقوف والابتداءات من ثراء واتساع في معاني الآي .. إذ يصح مع الوقف على (جاثمين) أن تكون (الذين كذبوا) - وقد تكررت - إيماءً لنوع الخبر كما هو الحال في الأولى منهما، على نحو ما يصح أن يكون الغرض من اسم الإشارة، ما وراء ذلك الإيماء، من تعريض بتعظيم غير الخير على ما سيأتي بيانه.

ومهما يكن من أمر، فإن في المقطعين تأكيداً للكلام وتقرير له سواء يجعلهما متصلين عن طريق الوقوف على (جاثمين)، أو منفصلين يجعل ثانيهما "ابتداء خطاب" على حد ما ذكره القرطبي وارتضاه .. كما أن في الآيتين تمثيل، شبه الله فيه حال هؤلاء المكذبين بحال من لم يكن قط في تلك الديار، فهو على غرار قول الحارث بن مضاض الجرهمي:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا \* أنيسٌ ولم يسمرٌ بمكة سامرٌ

(٨٢) تفسير القرطبي ٤ / ٢٧٨٢

(٨٣) وقد ذكر جميع هذا الأوجه وعمل على استقصائها وغيرها: صاحب (الدر المصون) ٥ / ٣٨٥ وما بعدها فلتراجع.

بلى نحن كنا أهلها فأبادنا \* صروف الليالي والحدود العوائرُ

وفي التشبيه بالنظم القرآني - من دلائل النبوة لسيدنا شعيب عليه السلام - الشيء العظيم .. ذلك أن العذاب النازل من السماء لما وقع على قوم وخصّهم، مع كونهم مجتمعين في بلدة واحدة، كان ذلك من أعظم المعجزات .. ثم إن الوجه البلاغي في تكرار (الذين كذبوا شعيباً) الذي اكتنفه هذا التشبيه، يمثّل في: تضخيم المذلة لهم والتهويل من شأنها، وتفضيح ما يستحقون من الجزاء على جهلهم، والعرب تكرر مثل هذا في التفضيح والتضخيم، فيقول الرجل لغيره: (أخوك الذي ظلمنا، أخوك الذي أخذ أموالنا، أخوك الذي .. ، أخوك الذي ..) .

وأيضاً فإن القوم لما قالوا: (لئن اتبعتم شعيباً إنكم إذا لخاسرون)، بين تعالى أن الذين لم يتبعوه وخالفوه هم الخاسرون، وفي ذلك من التعظيم لشعيب عليه السلام! ما فيه .. فقد أوّمت الصلة الأولى: (كذبوا شعيباً) إلى وجه بناء الخبر وأنه من جنس الخسران والبوار، بينا أوّمت الصلة الثانية إلى تعظيم شعيب عليه السلام الذي كُذّب، وفي ذلك بالطبع رفعة شأنه .. ولا غرو "فقد يكون الإيماء إلى نوع الخبر مقصوداً لذاته، وقد يكون المقصود منه جعله وسيلة وواسطة لغرض آخر، وهو: التعريض بتعظيم شأن غير الخبر كما هنا أو العكس .. ذلك أن التعبير عن المسند إليه باسم الموصول وإن جاء في الآي إشارة إلى نوع الخبر وأنه من جنس الخسران، إلا أن هذا الإيماء كان وسيلة إلى التعريض بتعظيم شأن غيره وهو شعيب عليه السلام، لأن تكذيبه هو سبب خسرتهم، وغني عن البيان أن لفظ (شعيب) واقع في سياق الصلة لا في سياق الخبر، ومن ثم كان التعريض بتعظيم غير الخبر" (٨٤)

والشيء الغريب في الأمر: أنه لما نزل بالقوم ما نزل من الهلاك العظيم، اشتد حزن شعيب عليه السلام على قومه - وكان يتوقع منهم الاستجابة للإيمان - وحصل في قلبه ما حصل من جهة الوصلة والقرابة والمجاورة وطول الألفة، فما كان إلا أن عزى نفسه قائلاً: (فكيف آسى على قوم كافرين)؟!، لأنهم هم من أهلكوا أنفسهم بسبب إصرارهم على الكفر .. ولا يبعد أن يكون المراد: قد أعذرت إليكم في الإبلاغ والنصيحة والتحذير مما حل بكم، فلم تسمعوا قولي ولن تقبلوا

(٨٤) دراسات في علم المعاني د. إبراهيم التلب ص ١٥٧ بتصرف

نصيحتي، فكيف آسى عليكم؟! يعني: أنه ليسوا مستحقين بأن يأسى الإنسان عليهم<sup>(٨٥)</sup> .. والله تعالى أعلم بمراده.

(٤) ونلاحظ في قول الله تعالى: {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا (٥٨) الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا } [الفرقان: ٥٨، ٥٩]؛ حيث مراقبة كلمة (خبيراً) كلمة (العرش) - نلاحظ أن قوله: (وتوكل على الحي الذي لا يموت) عطف على جملة: (قل لا أسألكم عليه من أجر) قبل، أي: (قل لهم ذلك وتوكل على الله في دعوتك إلى الدين، فهو الذي يجازيك على ذلك ويجازيهم) .. وفي الآية إشارة إلى أن المرء الكامل لا يثق إلا بالله، لأن التوكل على الأحياء المعرضين للموت في أية لحظة، وإن أفاد أحياناً إلا أنه لا يدوم.

وأما أمره بالتسبيح فهو تزيه الله عما لا يليق به، وأول ذلك الشركة في الإلهية، والمعنى: (إذا أهمك يا محمد أمر إعراض المشركين عن دعوة الإسلام فعليك نفسك فتره الله ولا عليك) .. والباء في (بحمده) للمصاحبة، أي: (سبحه تسبيحاً مصاحباً للثناء عليه بما هو أهله)، فقد جمع تعالى لنبيه في هذا الأمر: التخلية والتحلية، مقدماً التخلية لأن شأن الإصلاح أن يبدأ بإزالة النقص، على أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم هو أمر للأمة يشملها ما لم يكن ثمة دليل على الخصوصية.

وجملة (وكفى به بذنوب عباده خبيراً) اعتراض في آخر الكلام جاء على صورة تذييل بقصد الدلالة على عموم علمه تعالى بذنوب الخلق، ومن ذلك أحوال المشركين الذين هم غرض الكلام .. ففي ذنوب عباده عُمومان عموم ذنوبهم كلها لإفادة الجمع المضاف عموم أفراد المضاف، وعموم الناس لإضافة عباد إلى ضمير الجلالة، أي: جميع عباده، على أن مع ما في صيغة (خبير) من المبالغة وشدة العلم يستلزم هو الآخر العموم، فكان كعموم ثالث .. وفي فعل {كفى} إفادة أنه لا يحتاج إلى غيره، والباء لتأكيد إسناد الفعل إلى الفاعل .. وعلمه تعالى بالذنوب يستلزم مجازاته سبحانه عليها، وفي الكلام تعريض بتسليية الرسول على ما يلاقيه من أذاهم وحث له على الصبر.

هذا، وقد أجريت الصلة في الآية التالية وصفاً ثانياً لـ (الحي الذي لا يموت) لاقتضائها سعة العلم

(٨٥) ينظر تفسير الرازي ٧/ ٢٠٥، ٢٠٦

وسعة القدرة وعظيم المجد، فصاحبها حقيق بأن يُتوكل عليه ويُفوض أمر الجزاء إليه .. وفرّج على وصفه بـ {الرحمن} قوله: { فَاسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا } [الفرقان: ٥٩] للدلالة على أن في رحمته من العظمة والشمول ما لا تفي به العبارة .. وتنكير {خبيراً} للدلالة على العموم، فلا يُظن خبيراً معيناً، لأن النكرة إذا تعلق بها فعل الأمر اقتضت عموماً، بدليل أن أيّ خبير سألته أعلمك .. وقريب من معنى {فسئل به خبيراً} قول النابغة:

هلا سألت بني ذبيان ما حسبي \* إذا الدُّحانُ تَعَشَّى الأشمطَ البرمًا

إلى أن قال:

يخبرك ذو عِرْضهم عني وعالمهم \* وليس جاهلُ شيءٍ مثلَ مَنْ عَلِمَا

والباء في {به} - في قوله تعالى: (فاسأل به) - صلة بمعنى: (عن)، أي: فاسأل عنه، كما في قوله تعالى: (سأل سائل بعذاب واقع) [المعارج: ١] وكقول علقمة:

فلا تسألوني بالنساء فإنني \* خبير بأدواء النساء طيب<sup>(٨٦)</sup>

ومن خلال هذا السرد الموجز والعرض السريع لسياقات آيتي الفرقان محل الشاهد، والذي أفدناه من الطاهر ونقلناه عنه بشيء من التصرف، يُعلم أن قوله تعالى: (بذنوب) متعلق بـ (خبيراً) الأولى، والمعنى: (كفى الله خبيراً بذنوبهم)، فهذا بضميمة كونه رأس آية والوقوف عليه - من ثم - سنة، وبضميمة جواز أن يكون قوله: (الرحمن ..) خبراً عن (الذي خلق السماوات والأرض ..)، أو يكون الموصول خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، أو منصوباً بإضمار فعل، أو جعل (الرحمن) بدلاً من الضمير في (استوى)، أو صفة لـ (الذي خلق) يكون الوقف سائغاً<sup>(٨٧)</sup> على (بذنوب عباده خبيراً) دون (العرش) .

كما يعلم أنه على القول بجواز أن تكون الصلة وصفاً لـ (خبيراً) أو (الحي) أو بدلاً عنهما، بضميمة جعل لفظ الجلالة (الرحمن): مرفوعاً كونه خبراً لمحذوف أي: (هو الرحمن)، أو مبتدأ خبره (فاسأل به خبيراً) على قول الأخفش .. أو منصوباً على المدح على إضمار: (أعني الرحمن)، يكون

(٨٦) ينظر التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١٩ / ٥٩ وما بعدها بالمجلد التاسع بتصريف

(٨٧) وتاماً على حد ما ارتأى الأشموني في المنار، أو كافياً على حد قول الأنصاري على هامش المنار



الكلام قد تم عند قوله: (العرش)<sup>(٨٨)</sup>، وبذا يتحقق معنى المراقبة في نظم الآي .. خلافاً لمن جعل (الرحمن) نعتاً لـ (الحي الذي لا يموت) فإن لا وقف ولا مراقبة.

وكل هذه الأوجه الإعرابية، التي ذكرها النحاس العكبري وكذا السمين الحلبي والأشموني - لكن دون ما إشارة لما جاء منها على حد المراقبة أو لم يجئ منها على حدّها - سائغة .. وهي وكما ترى، على أيّ منها وقفت أفادت معنى مغايراً لسواها، بل ويجمل - مع اتحاد الكلمات ومن باب الثراء والاتساع - حمل المعنى عليها جميعاً دون ما استثناء ودون ما أدنى غضاضة!

(٥) وإلى قوله تعالى: { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ (٢٠٨) ذِكْرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ } [الشعراء: ٢٠٨، ٢٠٩]؛ حيث مراقبة قوله: (منذرون) قوله (ذكرى) - يشير صاحب (منار الهدى في بيان الوقف والابتداء) إلى أن الوقف على " (إلا لها منذرون) تام"، ويقول: "وَأتم منه - الوقف على - (ذكرى) .. أي: (هي ذكرى)، أو (إنذارنا ذكرى)، وإن جعلت (ذكرى) في موضع نصب بتقدير: (ينذرهم العذاب ذكرى)، أو تكون (ذكرى) مفعولاً للذكر، أي: (ذكرناهم ذكرى)، كان الوقف على (ذكرى) كافياً، لأن الذكرى متعلقة بالإنذار إذا كانت منصوبة لفظاً

ومعنى، وإن كانت مرفوعة تعلق به معنى فقط". إيه - من كلام الأشموني<sup>(٨٩)</sup> . وهذا منه - فضلاً عن كونه توجيهاً لدرجة الوقف - هو كذلك: توجيه معنى، ومعلوم بالضرورة أن كليهما متوقف على الآخر في تفسير الإطار العام للنظم الكريم وفي خدمته .

ولا يغيب عن فطنة قارئنا الكريم أن الآيات في مجملها "تذكير لقريش بأن القرى التي أهلكتها الله قد كان لها رسل ينذرونها عذاب الله، ليقبسوا حالتهم على أحوال الأمم التي قبلهم، والاستثناء من أحوال محذوفة؛ والتقدير: (وما أهلكتنا من قرية في حال من الأحوال إلا في حال لها منذرون) .. وعُرِّيت جملة الحال عن الواو استغناء عن الواو بحرف الاستثناء، ولو ذكرت الواو لجاز كقوله في سورة الحجر: { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ } [الحجر: ٤]، وعبر عن الرسل بصفة

(٨٨) والابتداء من ثم بقوله: (الرحمن فاسأل به حبيباً)، لكون الوقف على (العرش) تاماً على حد قول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في المقصد على هامش المنار ص ٢٧٥

(٨٩) المنار ص ٢٨٢

الإندازر لأنه المناسب - بلاغة - للتهديد بالإهلاك" (٩٠) .

وإنما يكمن وجه تمام الوقف على (منذرون) (٩١) وبناءً على هذا المعنى العام، في: استقامة المعنى المدلول عليه برأس الآية، وعدم اتصال ما بعدها بما قبلها لفظاً ومعنى، فضلاً عن أن الوقف على (منذرون) وقفٌ على رأس آية، فهو - من ثم - سنة متبعة، فإن المعنى معه مستقل، وقد ساعد على استقلاله جواز "أن تكون جملة (إلا لها منذرون) صفة لـ (قرية) أو حالاً فيها وسوغ ذلك سبق النفي" (٩٢)، إذ التقدير كما مرّ بنا: (وما أهلكنا من قرية في حال من الأحوال إلا في حال لها منذرون) .. كما سوغه كون البدء بـ (ذكرى) سائغ لجواز أن تكون خيراً لمبتدأ محذوف والتقدير: (هي ذكرى) أو (إنذارنا ذكرى) على حد ما جاء في عبارة الأشموني وقد سبقه وتبعه في ذلك كثيرون .. أو كما قدره الفراء بـ (ذلك ذكرى) و(تلك ذكرى).

وعلى أي من هذه التقديرات فإن جملة (وما كنا ظالمين) معطوفة على (ذكرى) أي: نذكركم ولا نظلم، أو هي حال من الضمير المستتر في (ذكرى) لأنه كالمصدر يقتضي مسنداً إليه، وعلى الوجهين فمفاد (وما كنا ظالمين): الإعذار لكفار قريش والإنذار بأنهم سيحل بهم الهلاك، وحذف مفعول لـ (ظالمين) لقصد تعميمه، كقوله تعالى: {وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا} [الكهف: ٤٩] (٩٣).

غير أن تعقيب الأشموني على هذا التوجيه بأن الوقف على (ذكرى) أتم منه، هو - في الحقيقة - بيان لوجه المراقبة بين (منذرون) و(ذكرى)، وتوجيهً للربط بين (ذكرى) وبين ما قبلها والوقف من ثم عليها دون رأس الآية (منذرون)، وإنما يسوغ هذا يجعل (ذكرى) صفة لـ (منذرون) إما على المبالغة وإما على الحذف أي: (منذرون ذوي ذكرى) .. أو حال من (منذرون) أي: (حال كوننا مذكرين) .. أو منصوبة على المصدر المؤكد للفظ (منذرون) لأنه في معناها فهي كقولك (قعدت جلوساً) .. أو مفعولاً لأجله وعامل النصب فيه (منذرون) العامل عمل الفعل، فيكون المعنى

(٩٠) التحرير والتنوير ١٩ / ١٩٧ المجلد التاسع

(٩١) والبدء - من ثم - بقوله: (ذكرى)

(٩٢) وتلك عبارة السمين الحلبي في الدر المصون ٨ / ٥٥٩.

(٩٣) ينظر التحرير والتنوير ١٩ / ١٩٨ مجلد ٩

والتقدير: (إلا لها منذرون لأجل الموعظة والتذكرة)، أو: (ينذرهم العذاب ذكرى) على حد قول الأشموني، أو مفعولاً لعامل محذوف من لفظها أي: (يذكرون ذكرى)، و"هذا - الأخير، على حد قول أبي جعفر النحاس نقلًا عن الفراء - قول صحيح، لأن معنى (إلا لها منذرون): (إلا لها مذكرون)، و(ذكرى) لا يتبين فيه الإعراب، لأن فيه ألفاً مقصورة" (٩٤).

ومن هنا صح جعل الحركة المقدرة عليها ضمة عند إعرابها خبراً لمبتدأ محذوف، على نحو ما صح أن تكون فتحة عند إعرابها مفعولاً لفعل محذوف (٩٥)، وعليه يكون الوقف على كلمة (ذكرى) كافياً، لاتصالها بما قبلها معنى، ويكون البدء - من ثم - والوقف على ما ذيلت به الآية، وهو قوله تعالى على سبيل الاستئناف: (وما كنا ظالمين).

وعلى الرغم من صحة كل ما سبق بيانه، إلا أن المعول عليه عند الزمخشري والرازي: "أن يكون (ذكرى) متعلقة بـ (أهلكنا) مفعولاً له، والمعنى: (وما أهلكنا من أهل قرية قومًا ظالمين إلا بعد ما أزمناهم الحجة بإرسال المنذرين إليهم، ليكون إهلاكهم تذكرة وعبرة لغيرهم فلا يعصوا مثل عصيانهم، وما كنا ظالمين فنهلك قومًا غير ظالمين)" (٩٦).

وبرأيي أنه ومع صحة هذا التوجه الأخير في حمل المعنى في الآيتين، إلا أنه لا يوقف معه لا على (منذرون) ولا على (ذكرى) لاتصال الكلام كله ببعضه ببعض، ومن ثم فلا مراقبة في الآيتين، ويكون الوقف على (وما كنا ظالمين) كافٍ أو حسن.. ويبقى القول بإساعة كل ما ذكرنا، فهو مع اتحاد الكلمات نلاحظ تعدد المعاني والوجه في فهم الآيتين، وفي ذلك من الإعجاز ما فيه.

٦) وفي قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنَّى يُصْرِفُونَ (٦٩) الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَمِمَّا أُرْسِلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ} [غافر: ٦٩، ٧٠]؛ حيث ورد النص على مراقبة (يصرفون) لـ (رسلنا) في غير ما مصدر - جاءت هاتان الآيتان في إطار الحديث عن الذين

(٩٤) إعراب القرآن ٢ / ٣٠٣

(٩٥) على خلفية القول باتصال ما بعد (منذرون) بما قبلها.. بل وضمة على نفس الخلفية على ما قدر العكبري المعنى بـ: (الإنذار ذكرى) [ينظر إملاء ما من به الرحمن ص ٤٦٦]

(٩٦) تفسير الرازي ١٢ / ١٧٣ وينظر الكشف للزمخشري ٣ / ١٣٠ والدر المصون للسمين ٨ / ٥٦١.



يجادلون في آيات الله، حيث تعدد ذكرهم والرد على تُرَّهاتهم في سورة غافر قرابة الخمس مرات، بل لم يبالغ من جنح إلى أن هذه السورة بنيت من أولها على إبطال حجج الذين يجادلون في آيات الله جدال تكذيب وتورك، إذ جاء في رابع آية منها قوله تعالى: {مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَعْرِزُكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلَادِ} [غافر: ٤]، وتكرر ذلك أربع مرات فيها، فنبه القرآن على إبطال جدالهم في كل مناسبات الإبطال، وابتدأ بإبطاله على الإجمال عقب الآيات الثلاث من أولها بما ذكرنا، ثم بإبطاله بقوله: {الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ} [غافر: ٣٥]، ثم بقوله: {إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كَبْرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [غافر: ٥٦]، ثم بقوله: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنَّى يُصْرَفُونَ} [غافر: ٦٩] (٩٧).

وذلك كله إيماءً إلى أن الباعث لهم على المجادلة في آيات الله هو ما اشتمل عليه القرآن من إبطال الشرك، فلذلك أعقب كل طريقة من طرائق إبطال شركهم بالإِنْجَاء على جدالهم في آيات الله، فجملة {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ} مستأنفة للتعجب من حال انصرافهم عن التصديق بعد تلك الدلائل البيّنات الواضحات والمعجزات الخارقات على يد سيد المرسلين وخاتم النبيين صلى الله عليه وسلم .

والاستفهام في قوله في محل الشاهد: (ألم تر ..) مستعمل في التقرير وهو منفي لفظاً، والمراد به: التقرير على الإثبات، على طريقة ما جاء في قوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: {قَالَ أَوْ لِمَ تُؤْمِنُ} [البقرة: ٢٦٠]، والرؤية في آية غافر - بالطبع - علمية.

و(ألى؟) في الاستفهام التالي بمعنى: (كيف؟)، أي: أرايت عجيب انصرافهم عن التصديق بالقرآن بصارفٍ غير بينٍ منشؤه، ولذلك بُني فعل {يُصْرَفُونَ} لنائب الفاعل وهو واو الجماعة في الفعل، لأن سبب صرفهم عن الآيات ليس غير أنفسهم .

ويجوز أن تكون بمعنى: (أين)، أي: ألا تعجب من أين يصرفهم صارف عن الإيمان حتى جادلوا في

(٩٧) ومن ذلك قوله حكاية عن ماضيهم المشنوم من عهد نوح عليه السلام وعلى مدار تاريخهم الأسود: (وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب) [غافر: ٥]، والأغرب قوله عن بعضهم وعن لزوم ذلك لهم حتى وهم في النار: (وإذ يتحاجون في النار فيقول الضعفاء للذين استكبروا إنا كنا لكم تبعاً فهل أنتم مغنون عنا نصيباً من النار) [غافر: ٤٧]

آيات الله، مع أن شُبّه انصرافهم عن الإيمان منتفية بما تكرر من دلائل الآفاق وأنفسهم وبما شاهدوا من عاقبة الذين جادلوا في آيات الله ممن سبقهم، وهذا كما يقول المتعجب من فعل أحد: (أين يُذهب بك؟) .. وبناء فعل (يُصرفون) للمجهول على هذا الوجه للتعجب من الصارف الذي يصرفهم وهو غير كائن في مكان غير نفوسهم، وحذف مفعول (يعلمون) للدلالة (كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ) عليه، أي يتحققون ما كذبوا به<sup>(٩٨)</sup>.

ومن خلال هذه الإطالة السريعة على سياق آيتي غافر يمكننا القول بإساعة ما أجازه القائلون بمراقبة قوله: (يصرفون) قوله: (رسلنا)، فمن غير الوقوف على رأس الآية المسمى بـ (وقف جريل) وهو سنة، يميل جمع من المفسرين إلى جعل (الذين كذبوا بالكتاب) مرفوع على الابتداء، لأنهم جعلوا الذين يجادلون في آيات الله هم: (القدرية)، ونسبهم - بالمناسبة - ضارب بجذوره في الذم إلى عهد النبي وقد أورد صلى الله عليه وسلم بشأنهم عدة أحاديث، فيكونون هم الخير المقدر، أو العكس فيكونون هم المخير عنهم والمحكوم عليهم بالجدال بالباطل والتكذيب بالكتاب الذي هو القرآن، في النظم الكريم، كما يجمل البدء بـ (الذين كذبوا) في حال جعل منصوباً على القطع، أقصد: بتقدير: (أعني)، فإن الوقف ساعتها على رأس الآية يكون كافياً لعدم اتصال ما بعدها بما قبلها لفظاً .

وأيما ما كان الأمر فقد جاء التهديد المباشر بشأنهم في قوله تعالى: (فسوف يعلمون) متفرعاً على تكذيبهم وعيدهم بما سيلقونه يوم القيامة ليقرع أسماعهم، والمعنى: (سوف يجدون العذاب الذي كانوا يجادلون فيه فيعلمونه) .. وَعَطْفٌ (وَبِمَا أُرْسِلْنَا بِهِ رُسُلْنَا) بهذا على أصله مقتضياً المغايرة، فيكون المراد: (وبما أرسلنا به رسلنا من الكتب قبل نزول القرآن)، فيكون تكذيبهم ما أرسلت به الرسل مراداً به تكذيبهم جميع الأديان.

وعلى القول بحمل (الذين كذبوا) على البدل من (الذين يجادلون)، يكون الوصل بينهما، لوجوب تلازم الاتصال بين البدل والمبدل منه في السياق الواحد كونهما كالكلمة الواحدة، وهو الملاحظ هنا لأن صِلتي الموصولين صادقتان على شيء واحد، وكذا لو جعل الموصول الأخير أو بياناً له أو نعتاً للذي قبله، و(الكتاب) الذي كذبوا به هو عينه آيات الله وقرآنه التي حَلَى لهم أن يجادلوا فيها ..

وعليه فلا يحسن الوقوف على (يصرفون) ويحسن على (رسلنا)، ليتأتى فيما بعد التهديد الذي وليه على وجه الاستقلال والتذييل القارع لأسماعهم .. وهكذا تحقق المراقبة ثراء في حمل الكلام الواحد على غير ما وجه، وتلك هي قمة الاتساع التي تتحلى بها لغة التزليل والتي طالما نادى به أهل البيان، وامتحدها أرباب اللغة وعدّوها من أجل محاسنها.

وفي تذوق كل هذه المعاني وتصويرها من خلال جماليات هذا المقطع من آي الذكر الحكيم، وأوجه الوقوف فيه على جهة المراقبة، يقول السجاوندي في علة جواز الوقف على (يصرفون): "أن (الذين) يصلح بدل الضمير في (يصرفون)، ويصلح مبتدأ والخبر (فسوف) لأن (الذين) لعمومه وإيهامه قد يفيد معنى الشرط فيحسن في خبرها الفاء على أن (سوف) للتهديد فيحسن الابتداء به، فالأولى أن يجعل (الذين) بدلاً ويوقف على (رسلنا)" (٩٩) .

ويقول الأشموني " (أني تصرفون) تام إن جعلت (الذين) في محل رفع على الابتداء، وإلى هذا ذهب جماعة من المفسرين، لأنهم جعلوا (الذين يجادلون في آيات الله): القدرية، وليس (يصرفون) بوقف إن جعل (الذين كذبوا) بدلاً من (الذين يجادلون)، وإن جعل (الذين) في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف أو في موضع نصب بتقدير: (أعني)، كان كافياً؛ هذا فيما يتعلق بأوجه ودرجات الوقوف على (يصرفون) .. أما الوقوف على (رسلنا) فيقول:

الوقف على " (رسلنا): حسن، وقيل كاف على استئناف التهديد - يعني في حال جعل (الذين كذبوا) بدلاً من (الذين يجادلون) - و(يعلمون): ليس بوقف، لأن (فسوف تعلمون) تهديد للمكذبين، فينبغي أن يتصل بهم، لأن إذ - يعني: في قوله تعالى بعدها: {إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ} [غافر: ٧١]، منصوبة بقوله: (فسوف يعلمون)" (١٠٠) .هـ .

وبرأيي أن هذه مراقبة ثانية لو غضضنا الطرف عن اتصال آخر الآية: (أني تصرفون) بما بعدها أو وقفنا عليها .. إذ يعني ما نقصد إليه: إساعة الوقف على (رسلنا)، والبدء باستئناف التهديد، مع الآية التي تليها .. أو وصلها بما بعدها والبدء بالآية التي تليها .. فبهذا يمكن تحقق هذه المراقبة بين (رسلنا) وقوله: (فسوف يعلمون)، ويتعدد على إثر ذلك معانٍ آخر تضاف لما سبق التنبيه عليه ..

(٩٩) علل الوقوف للسجاوندي ٣ / ١٩٥ .

(١٠٠) منار الهدى للأشموني ص ٣٤٠

وسبحان من هذا كلامه!.

(٧) وفي قوله تعالى: { سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ (٤٠) أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فُلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ (٤١) يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ } [القلم: ٤٠ - ٤٢]

(١٠١)؛ ما يدل على جواز الوقف على كلمة (زعيم) باعتبارها رأس آية، وذلك بالحمل على استئناف ما بعده والابتداء بقوله: (أم لهم شركاء) وما بعده إلى كلمة (صادقين)، والمعنى: (ألم شركاء؟! فليأتوا بهم إن كانوا صادقين)، فـ (أم) كما يفيد سياق الآيات "إضراب انتقال إلى إبطال مستند آخر مفروض لهم في سند قولهم: (إننا نعطى مثل ما يُعطى المسلمون أو خيراً مما يُعطونه)، وهو: أن يُفرض أن أصنامهم تنصرهم وتجعل لهم حظاً من جزاء الخير في الآخرة" (١٠٢) .. فهذا مع جواز الوقف على (أم لهم شركاء) ووصلها بما قبلها؛ والبدء - من ثم - بقوله على سبيل التعجيز: (فليأتوا بشركائهم إن كانوا صادقين)، يتحقق معنى المراقبة بين: (زعيم) و(شركاء)، إذ يوقف ساعتها إما على (زعيم) وهي رأس آية والبدء بما بعدها إلى (صادقين)، وإما على (شركاء) موصولة بما قبلها، ثم الإتيان بجملة الشرط.

وعلى القول بعدم تمام الوقف على (صادقين) على اعتبار أن ما بعده - وهو قوله تعالى: (يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون) - ظرف لما قبله، كأنه قال: (فليأتوا بشركائهم في هذا اليوم إن كانوا صادقين) .. أقول: إن القول بهذا الاعتبار يُمكن من اعتبار مراقبة جديدة بين جملة (أم لهم شركاء) وجملة (إن كانوا صادقين).

إذ بوصل الأولى بما قبلها والبدء بقوله على سبيل التعجيز: (فليأتوا بشركائهم) يسوغ الوقف على (يستطيعون) دون قوله: (زعيم) لانعدام علة الاستئناف السالفة الذكر، فيكون البدء بجملة الشرط - والحال كذلك - مرتبطاً بالظرف ليتسنى الوقوف على (فلا يستطيعون) .. على نحو ما يسوغ البدء بجملة الإضراب على الوجه السالف الذكر والوقف على (صادقين) باعتبارها رأس يسنُّ الوقوف عليها، والبدء من ثم بجملة الظرف إلى آخرها وهو بالطبع وعلى أي الأحوال رأس آية .. وهكذا أينما حل بك الوقف أو ارتحلت عنه؛ استفدت معنى جديداً ربما لم تسبق إليه

(١٠١) حيث وضعت علامة المراقبة على (زعيم) و(شركاء) في الطبعات العراقية والباكستانية للمصحف الشريف

(١٠٢) التحرير والتنوير ٢٩/٩٦ مجلد ١٤

والوجه في مجيء السياق على هذا النحو - أيا ما كان الوقف - بيان "أنه كما ليس لهم دليل عقلي في إثبات هذا المذهب، ولا دليل نقلي من كتاب يدرسونه .. فليس لهم من يوافقهم من العقلاء على هذا القول، وذلك يدل على أنه باطل من كل الوجوه" (١٠٣).

والوجه في مجيء اللام في (لهم) - والمسماة بلام الأجل - نفي اعتقاد أن يكون لهم شركاء لأجل نصرتهم، يعتقدون فيهم النفع ويجعلونهم مثل المؤمنين، في: الثواب والخلاص من العقاب، فهي كاللام في قول أبي سفيان يوم أحد: (لنا العزى ولا عزى لكم) .. والوجه في حذف متعلق (شركاء) شهرته عندهم، والمعنى: فليأتوا بأهنتهم التي هي لهم لتنفعهم يوم القيامة .. والوجه في تنكيرها ووقوعها في حيز الاستفهام المستعمل في الإنكار: بيان انتفاء أن يكون أي أحد من الشركاء - الأصنام - لنفعهم، فيعم أصنام جميع قبائل العرب المشترك في عبادتها بين القبائل، والمخصوصة ببعض القبائل .

كما أن الوجه في نقل أسلوب الكلام من الخطاب: (سلهم)، إلى الغيبة وهو قوله تعالى عنهم (أم لهم شركاء): كونه صلى الله عليه وسلم أخص الناس بمعرفة أحقية هذا الإبطال، وذلك يستتبع توجيه هذا الإبطال إليهم بطريقة التعريض .. والوجه في تفريع قوله: (فليأتوا بشركائهم) عن نفي أن تنفعهم آهنتهم أو شركاؤهم: الوصول إلى أن الأمر في قوله: (فليأتوا) للتعجيز بغرض إقامة الحجة البالغة عليهم في الدنيا، وقطع العذر عنهم يوم يقوم الناس لرب العالمين .. والوجه في إضافة (شركاء) إلى ضميرهم: إبطال صفة الشركة في الإلهية عنهم، أي: (ليسوا شركاء في الإلهية إلا عند هؤلاء) فهي كقوله: {هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ} [الروم: ٤٠]، أو المعنى: (هل لهم أناس مثلهم يسوون بين المسلمين والمجرمين؟ فليأتوا بهم إن كانوا صادقين في دعواهم) (١٠٤).

٨) وأما قول الله تعالى عن تنزل الملائكة والرحمات على عباده في ليلة القدر: {لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ} (٣) تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ (٤) سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ

(١٠٣) تفسير الرازي ١٥ / ٦٦٩

(١٠٤) ينظر التحرير والتنوير وتفسير الرازي



{ الفَجْرُ } [القدر: ٣ - ٥]؛ حيث ورد النص على مراقبة قوله: (من كل أمر) قوله: (سلام) في الطبعة الباكستانية للمصحف الشريف - فالأمر فيه واضح، وفي شأنه يقول الأشموني رحمه الله: " (شَهْرٌ) كاف، ومثله: (من كل أمر)، والمعنى: تنزل الملائكة بكل أمر يكون في تلك السنة .. وما قيل عن ابن عباس - من أنَّ الوقف على: (سلام) وبيئدئ: (هي) على أنَّها خبر مبتدأ محذوف، والإشارة بذلك إلى أنَّها ليلة السابع والعشرين؛ لأنَّ لفظة: (هي) سابعة وعشرون من كلم هذه السورة، وكأنَّه قال: ليلة القدر الموافقة في العدد لفظة (هي) من كلم هذه السورة - لا ينبغي أن يُعتقد صحته؛ لأنَّه ألغاز وتغيير لنظم أفصح الكلام .. وارتفع (سَلَام) خيراً مقدماً، و(هي) مبتدأ مؤخرًا، أو (سلام) مبتدأ، و(هي) فاعل به عند الأخفش<sup>(١٠٥)</sup>؛ لأنَّه لا يشترط الاعتماد في عمل الوصف .. وبعضهم يجعل الكلام تمَّ على: (بإذن ربهم) ويعلق (من كل أمر) بما بعده .. ومنهم من قال: الوقف عند من أجاز تعداد الأخبار (سلام هي) أي: من كل أمر هي سلام حتى مطلع الفجر، أي: تمتد إلى طلوع الفجر"<sup>(١٠٦)</sup>إ.هـ .

كذا بما يعني أن المعاني العديدة بالنظم الكريم والمستقاة من تلك الوقوف، ليست قاصرة على ما هو منسوب إلى ابن عباس رضي الله عنهما مما أسماه الأشموني بـ (الألغاز والتغيير لنظم أفصح الكلام)، لجواز أن يكون (سلام) خبراً عن الضمير (هي) العائدة على ليلة القدر أي: (ليلة القدر ذات سلامة من كل أمر مخوف) وهذا هو المشهور، أو مبتدأ أخير عنه بالضمير الذي هو فاعل سد مسد الخبر على ما ارتآه الأخفش في عدم اشتراطه أن يعتمد الوصف العامل عمل الفعل على نفي أو استفهام .. كذا من غير حسم أو تحديد لميعاد هذه الليلة المباركة<sup>(١٠٧)</sup> .

فإنَّ جَعَلَ جملة (سلام هي) جملة اسمية - قد اكتمل ركنها، سواء على القول بجعل (سلام) خبراً عن (هي) أو العكس - يسوغ معه ما أجازته الأشموني من الوقف الكافي على (من كل أمر)؛ وكون

(١٠٥) أي: (ذات سلامة)، كما تقول: (قائم زيد) من غير أن يعتمد اسم الفاعل في حال سدّ (زيد) مسد الخبر، على نفي أو استفهام

(١٠٦) منار الهدى ص ٤٣١

(١٠٧) وقد أبعاد النجعة من جنح إلى جعل الضمير عائداً على الملائكة، وأن سلام بمعنى التسليم، أي: الملائكة ذات تسليم على المؤمنين .. وهو ما ذكره السمين - في الدر المصون ١١ / ٦٤ - لأحد وجهي عود الضمير.

الوقوف عليها رأس آية، والحال في جُل رؤوس الآي: تمام الوقف على آخرها، وما ذلك - حسب اصطلاح علماء الوقوف - إلا لتمام لفظها ومعناها وعدم اتصال ما بعدها في الأغلب الأعم بما قبلها لا لفظاً ولا معنى .. وما سبق بضميمة جواز تعلق (سلام) بشبه الجملة (من كل أمر)، والبدء بجملة: (هي) أي: هذه الليلة التي هي خير من ألف شهر (حتى مطلع الفجر) يتحقق معنى المراقبة. وكان أبو جعفر النحاس قد نسب الوقف على: (من كل أمر) إلى جل المفسرين ونقل عنهم أن "هذا هو تمام الكلام عند النحويين منهم: الفراء، وأن المعنى على قولهم: (تترل الملائكة والروح فيها بأمر ربهم) أي: (يتزلون بأمر الله الذي فيه الآجال والأرزاق إلى السماء الدنيا من كل أمر)، أي: (من كل أمر فيه الرزق والأجل والحج لمن يحجّ وغير ذلك)" (١٠٨) .. كما حكى الطبري عن أهل التأويل قتادة ومجاهد وغيرهما، قولهم - فيما ارتآه هو الصواب في معنى قوله: (سلام هي حتى مطلع الفجر) -: إن "سلام ليلة القدر من الشر كله، من أولها إلى طلوع الفجر من ليلتها" (١٠٩)؛ وإنما يصح هذا ويكمل: على القول بأن الخبر مصدر بمعنى: (السلامة)، وقوله (هي) مبتدأ له على التوسع في الظرف، أي: هي سلام من كل أمر مخوف، وأن معمول المصدر لا يتقدم عليه في المشهور. على أن ما حكاه أبو عبيد عن ابن عباس وعكرمة من أنهما قرءا (من كل امرئ)، قد قال عنه أبو جعفر: إسناده ضعيف، وأنه مخالف للمصحف الذي تقوم به الحجّة، فمن جاء به هكذا؛ قال: التمام (من كل امرئ سلام)، أو كما قال الشعبي: (من كل امرئ من الملائكة سلام على المؤمنين والمؤمنات)، أو كما قال الطبري: (تترل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل ملك يسلم على المؤمنين والمؤمنات) .. وعلى هذه القراءة؛ إن صحت وهي غير صحيحة .. وكذا من وقف على (بإذن ربهم) وعلق (من كل أمر) بما بعده فجعل المعنى فيه: (من كل أمر مخيف سلام، أي: سلامة) .. ومن قال بتعدد الأخبار فجعل (ليلة القدر) مبتدأ أخباره: (خير) وجملة (تترل الملائكة والروح فيها) و(سلام) و(هي) .. أقول: على الحمل على كل هذه الأوجه، ليس ثمة وقف لا على (أمر) ولا على (سلام)، وعليه فلا مراقبة بين اللفظين.

وإن كنت أرى صحة أن تكون ثمة مراقبة أخرى واقعة بين (بإذن ربهم) وقوله: (سلام) وذلك على

(١٠٨) إعراب القرآن للنحاس ص ٣ / ٥١٧ وينظر معاني القرآن للفراء وتفسير الألوسي ٣٠ / ٣٥٢ مجلد ١٦ وغيره

(١٠٩) ينظر تفسير الطبري ٣٠ / ١٦٨ مجلد ١٢

قول من وقف على (ياذن ربهم) وعلق (من كل أمر) بما بعده فجعل المعنى فيه: (من كل أمر مخيف سلام، أي: سلامة) .. والقرآن كما هو معلوم بالضرورة حَمَّالٌ أوجه.

وأيا ما كان الأمر؛ فإن الإخبار بالمصدر عند من يروونه الصواب في حمل الآي، الوجه فيه: تحقق معنى المبالغة، والمعنى: (ما هي إلا سالمة جداً حتى كأنه عين السلامة)، قال الضحاك في معنى ذلك: (إنه تعالى لا يُقَدَّرُ ولا يقضي فيها إلا السلامة)، قيل: أي: (لا ينفذ تقديره تعالى ويتعلق قضاؤه إلا بذلك)؛ وحاصله لا يوجد إلا ذلك وأن الشر يقضي في غيرها، وقيل: إنما كذلك لأن مردة الشياطين تُصَفد فيها، وفيها تقبل التوبة، قال مجاهد: (إنها سالمة من الشيطان وأذاه) فلا يستطيع أن يصيب فيها أحداً بجبل أو داء أو ضرب من ضروب الفساد، ولا ينفذ فيها سحر ساحر، ولعل ما يصدر من المعاصي على هذا، هو: من النفس الأمانة بالسوء لا بواسطة الشيطان (١١٠).

كما أنه تعالى عنى بقوله: (حتى مطلع الفجر) أي: (إلى طلوع الفجر) على ما هو المشهور في فتح اللام في (مطلع)، وهو الصواب من القراءة لصحة معناه، تقول العرب: (طلعت الشمس طلوعاً ومطلعاً)، وقال الأعمش والكسائي بكسر اللام توجيهاً منهم ذلك إلى: الاكتفاء بالاسم من المصدر، وهم ينوون بذلك المصدر



(١١٠) فاللهم أبعده عنه وابعدا عنه، واجعلنا من أهل ليلة القدر، واهدنا سبل السلام



## الخاتمة

هكذا تتجلي عظمة وجلال هذا النوع من المعرفة - أعني المعرفة بوقوف القرآن - وكيف أن واحداً من أنواعها أذهل أولي الألباب وأرباب العقول والأبصار، فراحوا يقبلون معاني القرآن على أوجهها، ويستظهِرون مكامن الوقف فيه، ويمعنون النظر فيما يمكن البدء به والوقف عليه ليقع التدبر المأمور به في قوله جلت حكمته: (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) [النساء: ٨٢] .. ولقد كان المعنيون بعلم الوقف والابتداء على حق عندما استدركوا ما غفل عنه سابقوهم .. أو بمعنى أدق: حين استكملوا ما ألفتوا النظر إليه من إشارات وتلميحات. وقد أثار هذا الأمر انتباه الطاهر وراح ينوه عنه في قوله: "لم يشتد اعتناء السلف بتحديد أوقاف القرآن لظهور أمرها .. فكان الاعتبار بفواصله التي هي مقاطع آياته عندهم أهم؛ لأن عجز قادتهم وأولي البلاغة والرأي منهم تقوم به الحجة عليهم وعلى دهمائهم، فلما كثر الداخولون في الإسلام من دهماء العرب ومن عموم بقية الأمم، توجه اعتناء أهل القرآن إلى ضبط وقوفه تيسيراً لفهمه على قارئيه، فظهر الاعتناء بالوقوف وروعي فيها ما يراعى في تفسير الآيات؛ فكان ضبط الوقوف مقدمة لِمَا يفاد من المعاني عند واضع الوقف".

وكنت قد استدركت في مقدمة هذه الدراسة على الطاهر عزوه التقصير إلى السلف، وما ذاك إلا لأنهم قد أظهروا الكثير مما يدل على أهميته وضرورة لفت الانتباه إليه، وان علم الوقوف شأن أي علم لا بد أن تسبقه إرهاصات ويبدأ بإشارات ثم بقواعد وأصول تُرسي معالم الفن، أي فن .. وعلى أية حال فقد اخلوق - رحمه الله - يكشف عن أشهر من تصدى لضبط الوقوف، وذكر: أبا محمد بن الأنباري، وأبا جعفر بن النحاس، والنكزاوي، وأمثالهم مما تركوا أثراً بيناً وبصمة واضحة في خدمة هذا اللون من العلوم .. ولقد صدق أولهم - وهو الأنباري - حين صرح بأن "من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء، وأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل، وهذا أدل دليل على وجوب تعلمه وتعليمه"، وصدق آخرهم حين أوضح أن "باب الوقف عظيم القدر جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن ولا استنباط الأدلة الشرعية منه، إلا بمعرفة الفواصل" (١١١).

(١١١) ينظر منار الهدى للأشموني ص ٥ والإتيان في علوم القرآن للسيوطي ص ١١٣

ومن قبل الطاهر .. وفي خطوة لذكر فوائد تحتاج لصرف الهمم، يحكي الأشموني عن ابن عمر ذلك الصحابي الجليل، قوله: "لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أهدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتزل السورة على محمد صلى الله عليه وسلم فتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها؛ كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده، وكل حرف منه ينادي: أنا رسول الله إليك؛ لتعمل بي وتتعب بمواعظي".

ثم جعل رضي الله عنه يتبع القول بالعمل فيقوم على حفظ وتدبر سورة البقرة ثمان سنين، وعند تمامها ينحر بدنة<sup>(١١٢)</sup> .. وما يعنينا هنا هو قوله: (عشنا برهة من دهرنا)، إذ فيه الدلالة - كما يقول السيوطي - على "أن ذلك إجماع من الصحابة"، وعليه فلا حجة في قول الطاهر بن عاشور من عزو بالتقصير منهم أو ممن تبعهم بإحسان .

وفي تأكيد ذلك يقول أبو جعفر النحاس معلقاً: "فهذا يدل على أنهم كانوا يتعلمون الوقوف كما يتعلمون القرآن، حتى قال بعضهم: إن معرفته تُظهر مذهب أهل السنة من مذهب المعتزلة، كما لو وقف على قوله: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ) [القصص: ٦٨]، إذ الوقف على: (يختار) هو مذهب أهل السنة؛ لنفي اختيار الخلق لاختيار الحق؛ فليس لأحد أن يختار، بل الخيرة لله

تعالى<sup>(١١٣)</sup> .. بل وحتى ورد عن علي قوله - في قول الله تعالى: (وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً) [المزمل: ٤] -: (الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف) .. ومن منا تخفى عليه قصة ذاك الأعرابي الذي سمع من أعمل الكسر في كلمة: (ورسوله) من قول الله تعالى: (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الكبير أن الله برئ من المشركين ورسوله) [التوبة: ٣]، فما كان منه إلا أن قال: (وأنا والله أبرأ ممن برئ الله منه)، وما كان من عمر إلا أن أمر ألا يُقرأ القرآن إلا يد عالم باللغة وأمر أبا الأسود فوضع قواعد النحو.

ولم يكتف الأشموني بما ذكره حتى طفق يشير إلى ثلة من الأولين أعملوا عقولهم وبذلوا - قدر الطاقة

(١١٢) أخرجه مالك في الموطأ .. وقول الصحابي كذا؛ له حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أي: ولم يخالفه غيره ولم يكن للرأي فيه مجال.

(١١٣) أخرج هذا الأثر البيهقي في سننه.



– جهودهم في خدمة هذا الفن الجليل، فيذكرُ منهم من غير من ذكرنا: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، وصاحبه يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، وأبا حاتم السجستاني، ومحمد بن عيسى، وأحمد بن موسى، وعلي بن حمزة الكسائي، والأخفش، وأبا عبيدة معمر بن المثنى، ومحمد بن يزيد، والقتيبي الدينوري، وأبا محمد الحسن بن علي العماني، وأبا عمرو عثمان الداني، وأبا جعفر محمد بن طيفور السجاوندي، وأبا جعفر يزيد بن القعقاع أحد أعيان التابعين، وغيرهم من الأئمة الأعلام، والجهابذة العظام، فكان أحدهم آخذاً بزمام التحقيق والتدقيق وتضرب إليه أكباد الإبل من كل مكان سحيق"، وجعل رحمه الله يَختَم كلامه بقول الفرزدق:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْتَنِي بِمِثْلِهِمْ .. إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ

وجهود هؤلاء – بلا شك – مما تذكر فتشكر .. ولا عجب فيما بدا من تناقض في كلامي الطاهر والأشموخي .. فما جاء به اللاحق من تجديد وافتنان، ما هو إلى تكملة لما سها عنه السابق أو لم يكن عنده محل اهتمام أو مجال تخصص .. والعلماء يكمل بعضهم بعضاً كما أن علومهم يُخدم بعضها على بعض .. وبرأيي أن دعوى عزو التقصير في نشأة العلوم الشرعية إلى السلف لا تقل خطورة عن دعوى أن السابق لم يترك لللاحق شيئاً، ولا أجد مع هذا الذي تقرر مجالاً للقول بهذا أو ذاك، وفي التراث أمثلة لا حصر لها على عدم وقوع التمييز من قِبَل اللاحقين على السابقين في مجالات العلوم المختلفة وبالطبع (علم الوقوف) واحدة منها، ومع رد ورفض دعوى تقصير السابقين لا أجد أجمل من مقولة الجاحظ: (إذا سمعت الرجل يقول: ما ترك الأول للآخر شيئاً، فاعلم انه ما يريد أن يفلح)، إذ بمثله يقال بحق من فاه بعكس ذلك.

وعلى أي حال فلقد بدا واضحاً من خلال ما سردناه من أمثلة ما للوقف أو البدء بالقيود مفردة كانت أم جملة من أثر في استظهار معاني القرآن وحمل هذه المعاني على غير ما وجه، وأن في هذا من الثراء والاتساع – مما يعجز عنه أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء – ما فيه.

ولعل ما ذكرناه بالدليل في هذا البحث المتواضع خير شاهد على أن العلم بمرامي القرآن بحر زاخر لا ساحل له، وأن لو عكف الخلق جميعاً – أولهم وآخرهم وإلى يوم يقوم الناس لرب العالمين – على أن يقضوا عجائبه أو يحصوا غرائبه أو يخلقوه عن كثر الرد، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .. وستظل كلمة الله إلى أبد الدهر هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## فهرس الموضوعات

- أثر الوقف على القيود الواردة..... ٣
- على حدّ التعانق؛ والبدء بها..... ٣
- تمهيد ونظرة حول تطور مصطلح (القيود) ..... ٤
- مقدّمة .. في تعدد المعني مع اتحاد الكلمات..... ١٠
- المبحث الأول أثر البدء بـ (القيود الواقعة صفة أو توكيداً) ..... ١٦**
- أولاً: من بلاغة ومظاهر الثراء في: البدء بـ (القيود المرجح وقوعها تابعاً) على حدّ  
المراقبة؛ والوقف عليها..... ١٧
- ثانياً: من بلاغة ومظاهر الثراء في: البدء بـ (القيود الواقعة ظرفاً لزمن) على حدّ المراقبة؛  
والوقف عليها..... ٢٦
- المبحث الثاني أثر البدء بـ (الجمل الواقعة حالاً أو شرطاً)؛ ..... ٣٤**
- أولاً: من بلاغة الوقف والبدء على الجمل (الحالية) الواردة على حد المراقبة ..... ٣٥
- القيود الواقعة جملاً حالية على سبيل المراقبة: ..... ٣٥
- ثانياً: من بلاغة الوقف والبدء على الجمل (الشرطية) الواردة على حد المراقبة ..... ٤٠
- المبحث الثالث من بلاغة وقوف التعانق في رعوس الآيات ..... ٤٣**
- من بلاغة وقوف التعانق في رعوس الآيات ..... ٤٤

## كتب للمؤلف

- (التصوير البياني في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري .. دراسة ومقارنة)، رسالة (العالمية الدكتوراه) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (المشكلة .. دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم)، رسالة (التخصص الماجستير) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة: دراسة وموازنة) .. ط. دار الحرم للتراث .
- (سيراً على خطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (موقف السلف من المجاز في الصفات)، ط. دار اليسر.
- (موقف السلف من تفويض الصفات) .. ط. دار اليسر.
- (ومضات على موقف السلف من التفويض والتجوز في الصفات) وقد جمع بين سابقيه..
- (من بلاغة الوقف في القرآن الكريم).
- (أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه).
- (واو المعانقة في آي الترتيل بين العطف والاستئناف: دراسة بلاغية) ..
- (أثر الوقف على القيود والبد بها في إثراء المعنى واتساعه)
- (كلا: دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم).
- (التضمين في الأفعال بين النحاة وأهل البيان).
- (من بلاغة القرآن في التعبير بالغدو والآصال والعشي والإبكار) .. وقد جُمعت هذه السبعة كتب في مؤلف تحت عنوان: (من طرائق الاتساع في معاني الذكر الحكيم) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (دور الخيال الشعري في النهوض بالصورة البيانية بين الأصالة والحداثة) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (شرح لامية البحتري في مدح محمد بن علي بن عيسى) .. ط. دار الحرم للتراث.



- (قرائن اللغة والعقل والنقل في حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز)، ويقع في مجلدين .. ط. دار اليسر.
- (كشف الحجاب في ترجيح أدلة القائلين بفرضية النقاب) .. ط. دار اليسر.
- (مجمل معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات) .. ط. المكتبة الإسلامية.
- (تحفة الإخوان في صفات الرحمن .. إطلالة على رسالة العقائد ومنهج جماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات).
- (براءة المحافظين .. النووي وابن حجر من عقائد الأشعرية والمتكلمين).
- (الغارة على العالم الإسلامي)، منشور ضمن كتب أخرى على موقع صيد الفوائد.
- (الخفاض: {صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون})
- (التماس القدوة في خاتم النبيين وإمام المرسلين).. وقد جمعت هذه الخمس الأخيرة في كتاب بعنوان (دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر)
- (معارض القبول .. سؤال وجواب).. قيد الإعداد
- (حقائق حول عدم أحقية اليهود في أرض فلسطين .. بموجب ما جاء في التوراة والإنجيل وفي آي التزليل) .. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- (تقريب الإيضاح في: البلاغة وعلاقتها بالفصاحة - أحوال الإسناد الخبري ومكوناته) .. وهو شرح ممزوج بتمن الإيضاح للخطيب القزويني جزء أول .. دار الحرم
- (الإيجاز .. في أدلة اللغة والعقل والنقل على حمل صفات الله على الحقيقة دون المجاز).. وهو مجمل لما جاء في (قرائن حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز) نشرت على هيئة حلقات بمجلة التوحيد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية
- (القول المبين في حكم التوسل بالموتى والمغييبين) .. مفقود
- (إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفة من عقائد ووقائع وأحكام) .. ط. دار ابن عباس
- (ولايات المسلمين المعاصرة .. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة) .. ط. دار ابن عباس.
- (جدلية ورود المجاز في القرآن وحسم اللغظ الحاصل حولها) .. ط. دار الحرم للتراث
- (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم) .. قيد الطبع
- (الإبانة في أصول الديانة) .. تحقيق. أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي .. دار زهران



➤ (هذا معتقد أبي الحسن الأشعري .. فاتبعوه إن كنتم صادقين)  
➤ (النقاب ضرورة اجتماعية وفريضة شرعية .. وتلك أدلته) طبعة مزيدة لما جاء في (كشف  
الحجاب)

➤ (قضية الفهم عن الله وعمن نأخذ ديننا؟)  
➤ (اتبعوا ولا تبتدعوا فد كفيتم) قيد الإعداد

